جامعة عمار ثليجي- الأغواط-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دراسة تحليلية مقاربة لتقرير المسؤولية الجنائية الناجمة عن الاستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

إعداد الطـــالب

غـالي بلمرسلي

إشراف الأستاذ

أ.د ملياني عبد الوهاب

لجنة المناقشة

الأستاذة : يوسفي مباركة	رئيسا
الأستاذ : ملياني عبد الوهاب	مشرفاومقررا
الأستاذ : بوقرين عبد الحليم	مناقشا
الأستاذ : خضرون عطاءالله	مناقشا

الموسم الجامعي: 2026/2025

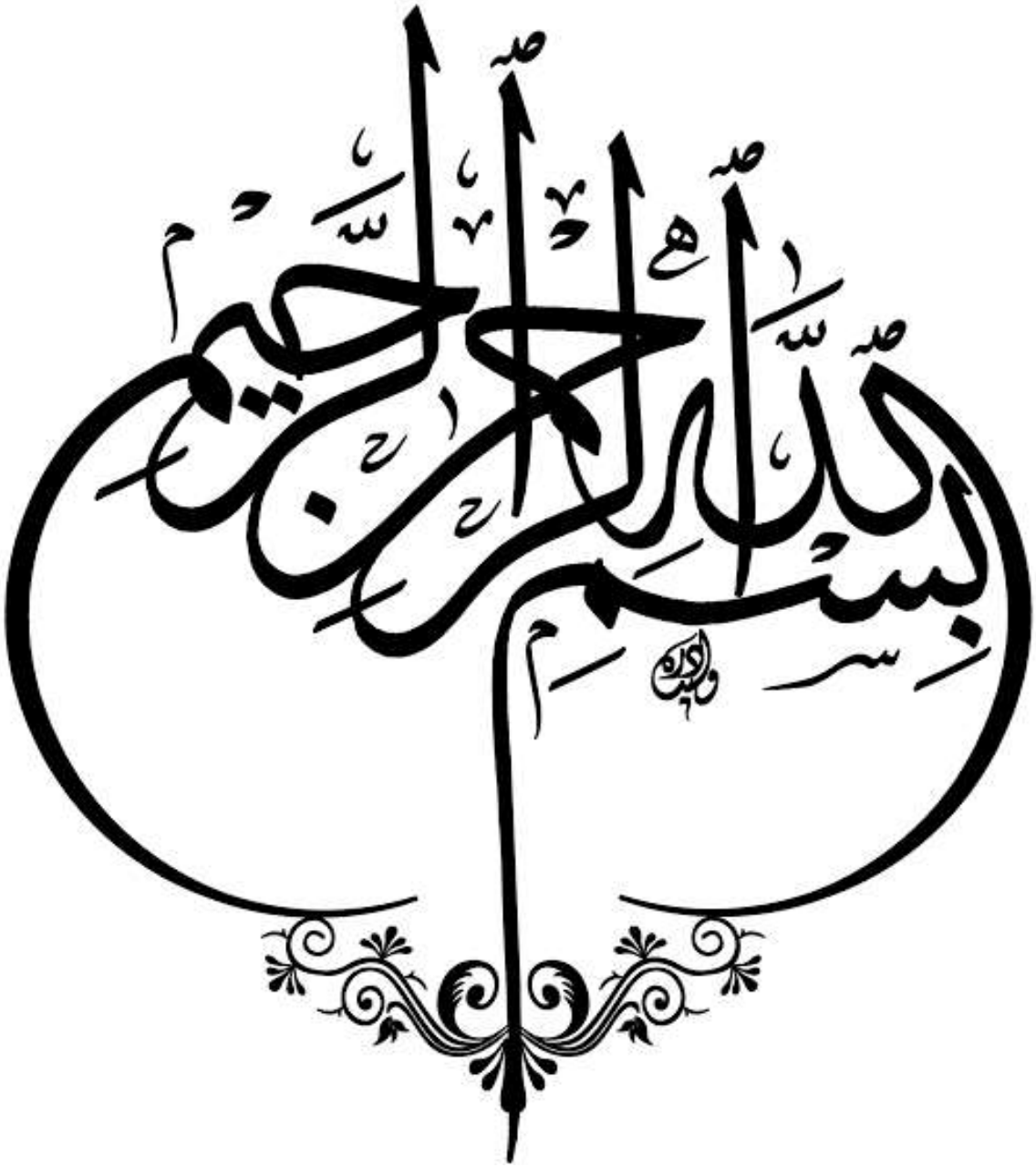
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير معلم وهاد إلى سبيل العلم والرشاد.

فإن من أسمى القيم الإنسانية الاعتراف بالفضل لأهله، ومن هذا المنطلق يطيب لي أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف لما أحاطني به من عناية علمية وتوجيهات منهجية قيمة طيلة مشواري الدراسي ولما بذله من وقت وجهد في متابعة هذا البحث وتقويمه فله مني أصدق مشاعر التقدير والاحترام وجزاه الله عني كل خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه لمذكرة وعلى ماسيثرون به هذا العمل من ملاحظات علمية قيمة سيكون لها بالغ الأثر في تطويره وإغنائه.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الذين كان لهم الفضل في تكويني العلمي والمنهجي، وغرس مبادئ البحث القانوني الرصين في نفسي، فكانوا خير قدوة في العلم والأخلاق.

وأتقدم أيضًا بالشكر لكل من مدّ لي يد العون، أو قدم نصيحة، أو ساهم بكلمة طيبة كان لها أثر في تحفيزي وإتمام هذا العمل.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به وأن يكون خطوة متواضعة في طريق البحث العلمي والمعرفة.

والحمد لله رب العالمين.

إهداء

إلى والدي الكريمين.

إلى من لم يفقدا يوما ثقتهما في، وظلا يؤمنان بأن للنجاح موعدًا مهما تأخر، وأن للأحلام قدرة على أن تبعث من جديد مهما اعترض طريقها من عوائق.

أهديكما هذا العمل الذي جاء ثمرة حلم راودني سنوات طويلة، ومسيرة علمية استأنفتها بعد أن بلغت من العمر مرحلة ظننت معها أن مقاعد الدراسة أصبحت جزءً من الماضي غير أن إرادة التعلم كانت أقوى وكان دعمكما ودعاؤكما خير زاد لمواصلة الطريق.

إليكما أهدي هذا الإنجاز، عرفانا بجميل صبركما، وإمتنانًا لما غرستماه في نفسي من عزيمة وإصرار على أن العلم لا يحده عمر، ولا تقف في وجهه السنوات.

وإلى عائلتي الكريمة، التي أحاطتني بالدعم و التشجيع، وشاركتني تحديات هذه العودة العلمية وتحملت معي أعباءها بصبر ومحبة ومساندة لا تنقطع ، فكانت خير سند.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا لي العون والرفيق، وشاركوا فرحي وتعبي، وكانوا دائما مصدر قوة وتشجيع لي على الاستمرار.

وإلى أصدقائي الذين رافقوني في هذا الطريق، فكانوا نعم الرفقة ونعم الدعم، وبوجودهم خفّ عبء الطريق وصعوبته.

إليكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع، عرفانًا بالجميل ووفاءً لكل لحظة دعم ومساندة.

والله ولي التوفيق.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات باللغة العربية

الصفحة	ص
دون سنة النشر	د س ن
دون الطبعة	د ط
الجريدة الرسمية	ج ر
جزء	ج

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

Artificiel intelligence	الذكاء الاصطناعي	AI
Natural Learning Processing	التعلم الطبيعي	N L P
Deep Learning	التعلم العميق	DL
Machine Learning	التعلم الآلي	ML
European Union	الاتحاد الأوروبي	EU
European Union Artificiel intelligence Act	قانون الاتحاد الاوروبي للذكاء الاصطناعي	EU AI Act

مقدمة

لم تكن الجريمة مجرد اعتداء على القواعد القانونية ، بل أضحت صورة تعكس التطورات الحضارية والعلمية التي يشهدها المجتمع، فهي ظاهرة اجتماعية ملازمة لوجود الإنسان ومواكبة للمستجدات التي يعيشها، وقد أدى ظهور الثورة الرقمية إلى فرض واقع تكنولوجي جديد، تغيرت فيه الجريمة من أنماطها التقليدية التي كانت ترتكب في نطاق جغرافي محدود وبوسائل مباشرة ، إلى جريمة مستحدثة ذات فضاءات رقمية واسعة تعتمد على الوسائط الإلكترونية والتقنيات المتطورة لاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي.

حيث يعتبر هذا الأخير أحد أهم مخرجات الثورة الرقمية، لما يتمتع به من إستقلالية نسبية في معالجة المعلومات، وتحليل البيانات، واتخاذ القرارات في مختلف المجالات، فهو ليس امتداد تقني بل بنية معرفية جديدة يعيد مساءلة المفاهيم القانونية التقليدية ذاتها، لاسيما فيما يتعلق بتحديد الفاعل الإجرامي وإثبات العلاقة السببية وإسناد المسؤولية الجنائية فالتطور المتسارع للأنظمة الذكية تجاوز مفهوم توسيع أدوات الإنسان في السيطرة على العالم المادي والرقمي ووصل إلى إنتاج كيانات تقنية قادرة على التعلم والتكيف الذاتي واتخاذ القرارات في إطار إستقلال وظيفي متنامي.

فقد أدى هذا الاستقلال النسبي والمتنامي للأنظمة الذكية إلى ظهور تحديات ومخاطر مباشرة وغير مباشرة إتسمت بالتعقيد والاحترافية، سواء كان الذكاء الاصطناعي أداة لإرتكاب الجريمة أو وسيلة لتسهيلها أو حتى طرفا مساهما بشكل غير مباشر فيها، وهو ما فرض إعادة النظر في التصورات الكلاسيكية التي تحصر المسؤولية الجنائية في الشخص الطبيعي بوصفه مركز الإرادة والإدراك أو في الشخص المعنوي بوصفه بناءً اعتبارياً تسند إليه المسؤولية عبر إرادة جماعية مفترضة.

حيث أفضى هذا الوضع إلى جدل قانوني عميق يتعلق بإمكانية إسناد الفعل الإجرامي، وحدود المسؤولية الجنائية، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة للذكاء الاصطناعي الذي قد يعمل بشكل شبه مستقل عن تدخل بشري محدد، مما أثار أزمة إسناد قانوني تمس جوهر مبدأ الشرعية الجنائية ذاته من حيث تحديد الفعل المجرم ، والفاعل ، والعلاقة السببية.

ومن ثم فإن هذا الطرح لا يكمن فقط في مدى إمكانية مساءلة الذكاء الإصطناعي جنائيا، بل يمتد إلى إعادة التفكير في البنية المفاهيمية للقانون الجنائي ذاته ، في ظل تآكل الحدود التقليدية بين الأداة والفاعل ، وبين الفعل البشري والفعل التقني المستقل نسبيا ، وهو ما يجعل من دراسة المركز القانوني للذكاء الإصطناعي ضرورة لا تندرج فقط ضمن منطق التطوير التشريعي ، بل ضمن منطق إعادة تأسيس التصور القانوني للفعل الإجرامي في البيئة الرقمية، والذي لا يزال محل نقاش فقهي وتشريعي واسع على المستويين الدولي والوطني الأمر الذي يضع المنظومة القانونية أمام تحد إبستمولوجي حقيقي يتعلق بإعادة تعريف الفاعل داخل القانون.

فعلى المستوى الدولي، بدأت عدة تشريعات في محاولة تنظيم هذا المجال من خلال وضع أطر قانونية وأخلاقية، مثل المبادئ التوجيهية لمنظمة اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وكذا التشريعات الأوروبية الحديثة التي تسعى إلى تنظيم استخدام الأنظمة الذكية وفق تصنيف قائم على درجة الخطورة، أما على المستوى الجزائري ورغم عدم وجود قانون خاص شامل بالذكاء الاصطناعي، إلا أن المشرع الجزائري تناول بعض الجوانب ذات الصلة من خلال قانون العقوبات خاصة ما تعلق بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات ، إضافة إلى القواعد العامة للمسؤولية الجزائية التي تقوم على مبدأ شخصية العقوبة وضرورة توافر أركان الجريمة.

ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في كونه يسلط الضوء على موضوع حديث ومعقد يجمع بين القانون و التطور التكنولوجي ويساهم في إثراء النقاش الفقهي حول مدى قدرة القواعد الجنائية التقليدية لمواكبة التطورات التقنية.

أما من الناحية العملية، فتتمثل أهميته في محاولة تقديم دراسة بحثية تساعد على فهم الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وتحديد أطراف المسؤولية الجنائية بما يثري المنظومة القانونية ويسد الفراغات التشريعية .

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقاربة موضوعية من زاويتين متكاملتين زاوية تسعى إلى تفكيك المفهوم القانوني للذكاء الإصطناعي مع تحديد مركزه ضمن التصنيفات القانونية التقليدية، وأخرى تبحث في مدى إمكانية تقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي ، وحدود ذلك في ضوء مبدأ الشرعية الجنائية، مع الوقوف عند التوتر القائم بين النصوص القانونية والتحولات التقنية.

أما أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فتتمثل في **أسباب ذاتية** مرتبطة بالاهتمام بمجال القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى الرغبة في إستكشاف حدود تطور المسؤولية الجنائية في بيئة رقمية متغيرة ، أما عن **الأسباب الموضوعية** فتفرضها حداثة الموضوع، وتزايد الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والحاجة الملحة إلى تأطير قانوني واضح يواكب هذا التطور المتسارع.

وبالنسبة للدراسات السابقة، فإن أغلبها تناولت الذكاء الاصطناعي من زاوية تقنية أو اقتصادية، بينما تبقى الدراسات القانونية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية محدودة نسبيا، وغالبا ما تركز على الجرائم المعلوماتية التقليدية دون التعمق في خصوصية الذكاء الاصطناعي، مما يبرز وجود فراغ بحثي يسعى هذا العمل إلى معالجته.

غيـــر أن دراســـة هـــذا الموضـــوع لا تكـــاد تخلـــو مـــن عراقيـــل وصـــعوبات منهجيـــة و مضـــمونية، لعـــل أبرزهـــا الإفتقـــار إلـــى إســـتقرار مفـــاهيمي واضـــح لمصـــطلح الـــذكاء الاصـــطناعي فـــي حـــد ذاتـــه، وتـــداخل البعـــد التقنـــي بالبعـــد القـــانوني بمـــا يتطلـــب إلمامـــا متعـــدد التخصصـــات ، إضـــافة إلـــى تشـــتت الإجتهـــادات الفقهيـــة مـــع محدوديـــة النصـــوص التشـــريعية وقلـــة المراجـــع القانونيـــة المتخصصـــة فـــي هـــذا المجـــال، علـــى عكـــس المراجـــع العلميـــة والتقنيـــة ، الأمـــر الـــذي يفـــرض علينـــا الإعتمـــاد علـــى التحليـــل والإســـتنباط والمقارنـــة أكثر من الإستناد إلى قواعد قانونية مستقرة.

وتأسيسا على ماسبق يمكننا طرح **الإشكالية التالية** :

هـــل لمبـــدأ الشـــرعية الجنائيـــة القـــدرة علـــى إســـتعاب الأفعـــال الناتجـــة عـــن ســـوء إســـتخدام الـــذكاء الاصـــطناعي ، ومـــا مـــدى إمكانيـــة إخضـــاع الأنظمـــة التـــي تتســـم بـــدراجات متفاوتة من الاستقلالية لقواعد المسؤولية الجنائية ؟

وللإجابـــة علـــى هـــذه الإشـــكالية قمنـــا بدراســـة قانونيـــة **تحليليـــة** إعتمـــدنا فيهـــا علـــى مجموعـــة مـــن المنـــاهج البحثيـــة المتمثلـــة فـــي **المـــنهج الوصـــفي** الـــذي نســـعى مـــن خلالـــه إلـــى وصـــف وتوضـــيح بعـــض المفـــاهيم الخاصـــة بالـــذكاء الاصـــطناعي ثـــم الإعتمـــاد علـــى **المـــنهج الإســـتقرائي** عـــن طريـــق إســـتقراء الدراســـات العمليـــة الســـابقة وإســـتنباط الحلـــول والأفكـــار وتوظيفهـــا بمـــا يخـــدم البحـــث، بالإضـــافة إلـــى **المـــنهج الإســـتدلالي** عـــن طريـــق الرجـــوع إلـــى القواعـــد العامـــة للمســـؤولية الجنائيـــة ومحاولـــة إســـقاطها علـــى واقـــع الـــذكاء الاصـــطناعي، بهـــدف إســـتنتاج مـــدى ملاءمـــة القواعـــد القانونيـــة التقليديـــة لمواكبـــة جـــرائم الأنظمـــة الذكيـــة ومحاولـــة الوصـــول إلـــى حلـــول قانونيـــة تتوافـــق مـــع طبيعتهـــا التقنيـــة المتطـــورة، وفـــي الأخيـــر توظيـــف **المـــنهج المقـــارن** الـــذي يســـمح بإســـتجلاء مختلـــف المقاربـــات التشـــريعية للأنظمـــة القانونيـــة المختلفـــة فـــي نظرتهـــا إلـــى تقريـــر المســـؤولية الجنائيـــة عـــن جـــرائم الأنظمـــة الذكيـــة، بمـــا يتـــيح الوقـــوف علـــى مكـــامن القصـــور التشـــريعي والاتجاهات الممكنة لتطويره.

وعلى إثر ذلك إرتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصليين متكاملين وفق خطة بحثية **يتناول الفصل الأول فيها الجوانب التأصيلية الناجمة عن الإستخدام السيء للذكاء الاصطناعي** ، من خلال تحليل طبيعته القانونية ومركزه داخل النظام القانوني ثم دراسة المخاطر المرتبطة بإستخدامه وعلاقته بمبدأ الشرعية الجنائية ، مع إبراز حدود النصوص التقليدية والحاجة إلى إعادة التفكير في الإطار القانوني القائم.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني للجوانب التحليلية لتقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي، عبر مناقشة الجدل الفقهي حول إمكانية مساءلته وتحليل صور إرتكاب الجريمة بواسطة الأنظمة الذكية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، ثم بحث في إشكالية تحديد أطراف المسؤولية الجنائية ، مع الوقوف على المقاربات التشريعية المقارنة، وكشف الفراغ القانوني القائم وإمكانات تجاوزه .

الفصل الأول

الجوانب التأصيلية الناجمة عن الإستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي

يشكل الذكاء الاصطناعي أبرز مظاهر التحول التكنولوجي وأكثرها تعقيدا فهو نتاج الفكر البشري المتطور، إذ لم يعد مجرد وسيلة تقنية حديثة بل أصبح ظاهرة إجتماعية أحدثت تغييرات عميقة في مختلف مجالات الحياة، وهذا ماجعل الأشخاص يعيشون في وتيرة متسارعة ضمن عوالم إفتراضية رقمية إلى جانب عالمهم الحقيقي.

هذا التحول التكنولوجي ورغم مانتج عنه من مزايا وإسهامات إيجابية أسست لرقي وتسهيل الحياة البشرية، إلا أنه في المقابل خلق العديد من التحديات والمخاطر المتنامية التي ساهمت بدورها في ظهور أنماط إجرامية مستحدثة ، مما أثار العديد من الإشكالات القانونية والجزائية التي طرحت جدلا فقهيا واسعا لاسيما في مجال المسؤولية الجنائية، وهو ما دفعنا إلى الخوض في هذا الموضوع من خلال البحث عن الأطر التشريعية الفعالة للحد من هذه المخاطر.

حيث أصبح من الضروري التساؤل حول إمكانية مساءلة الأنظمة الذكية عن الأفعال الضارة التي قد تصدر عنها، سواء بشكل مباشر أو نتيجة تدخل بشري، وإنطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بالجوانب التأصيلية الناجمة عن الإستخدام السيء للذكاء الاصطناعي التي تعد أساسا لما سيُبنى عليها لاحقا، وذلك عبر الوقوف على الطبيعة القانونية لهذه التقنية والأسس التي تقوم عليها في إطار **(المبحث الأول)**، ثم تبيان مدى إرتباط الإستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي بمبدأ الشرعية الجنائية ومايثيره من تحديات قانونية معاصرة في إطار**(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول : الطبيعة القانونية للذكاء الإصطناعي

يعد موضوع الذكاء الإصطناعي كغيره من المواضيع التقنية والعلمية التي شهدت إنتشارا واسعا في السنوات الأخيرة وفرضت وجودها في واقع المجتمعات المعاصرة ، بإعتباره من أهم الابتكارات الحديثة التي أفرزت تطورا ملحوظا وغير مسبوق، مما أثار إهتمام الفقهاء بشأن الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وحدود التعامل معه في إطار القواعد التقليدية، فقد أضفى هذا الاهتمام المتزايد بالموضوع قدراً كافيا من التعقيد، لا سيما في ظل غياب مواقف مستقرة ولعل ذلك راجع إلى سبب حداثته وسرعة تطوره، مما يقتضي منا تسليط الضوء على الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وفق مطلبين نتطرق فيهم إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي في (المطلب الأول) ثم تبيان مكانته أو مركزه القانوني ضمن القواعد القانونية التقليدية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول :مفهوم الذكاء الاصطناعي

قبل الغوص في مفهوم الذكاء الاصطناعي يجب الإشارة أن العالم مر بعدة ثورات صناعية بدأ من الثورة الصناعية الأولى التي ظهرت في إنجلترا وكانت في أواخر القرن الثامن عشر، والتي أعتمد فيها على إستخدام الآلات البخارية والطاقة المائية ، مرورا بالثورة الصناعية الثانية التي كانت في أواخر القرن التاسع عشر وتميزت بإستخدام الكهرباء، ثم الثورة الصناعية الثالثة التي تعرف بالثورة الرقمية وبدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث شهد العالم من خلالها ظهور الحواسيب والانترنت والالكترونيات وصولا إلى ما نحن عليه اليوم من ثورة صناعية رابعة أو مايسمى بالثورة الرقمية الذكية[1].

والتي قدمت العديد من الأسرار العلمية المبنية على تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي(IA) Intelligence Artificial التي تعتبر صورة من صور التطور لتكنولوجي وأعلاه منزلة في العصر الراهن.

[1] عبد الله موسى،أحمد حبيب بلال ،الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى، مجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، مصر، 2019 ، ص15

وللإحاطة بمفهوم الذكاء الاصطناعي يتعين علينا الوقوف على مختلف الأراء الفقيهة والقانونية التي تناولت تحديد مدلوله وبيان مضمونه خلال تحديد تعريفه في**(الفرع الأول)**، ثم التطرق إلى أهم استخداماته المتعددة والدور المتزايد الذي يؤديه في مختلف المجالات، بما يعكس أهميته العلمية والعملية**(الفرع الثاني)**.

وذلك من أجل الوصول إلى مقاربة قانونية تحليلية يعتد بها في البحث عن مدى تقرير المسؤولية الجنائية، وهذا بغية الوصول إلى وضع أطر قانونية مناسبة للأنظمة الذكية .

الفرع الأول:تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه

بالرغم من شيوع مصطلح الذكاء الإصطناعي في جميع المجالات، إلا أنه مازال يثير جدلا فقهيا من ناحية المعنى الحقيقي له، كونه من المصطلحات التقنية الحديثة واسعة الدلالة ، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى تعريفه بالإضافة إلى محاولة تبيان خصائصه .

أولاً: التعريف الذكاء الاصطناعي

لتعريف الذكاء الاصطناعي يجب علينا توضيح معناه من الجانب اللغوي (أولا) الجانب الاصطلاحي (ثانيا) ثم من الجانب التشريعي (ثالث).

أ: التعريف اللغوي للذكاء الاصطناعي

جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة (الذكاء)

1-الـذَّكاءُ: ممدود هو حِدَّةُ الفؤاد، وسُرْعةُ الفِطْنَةِ، وتوقُّدُ الذهن، يقال: قلبٌ ذكِيٌّ، وصَبِيٌّ ذكِيٌّ: إذا كان سريعَ الفِطْنَةِ، كما أشار ابن منظور إلى أن الذكاء أيضاً يأتي بمعنى شدة وهج النار (تذكية النار)، أي قوة الإدراك وسرعة التنبّه.

2-الصنع: الاصطناع من الصنيعة، وهي العطية والكرامة والإحسان، اصطنع الشيء أي صنعه وتكلفه، اصطناع المعروف:أي صنعه وإتقانه، وبذلك، فـ"الاصطناعي"هو ما كان مصنوعاً، مُتكلَّفاً أو غير طبيعي، تم إعداده وتجهيزه[1] .

[1] إبن منظور ، معجم لسان العرب ، ج 14 ص 287.

بناءً على ما سبق، فإن الذكاء الاصطناعي لغة هو"سرعة الفطنة وحدة الفهم المُتكلَّفة أو المصنوعة" أي قدرة ذهنية أو ما يماثلها، تم صنعها وإيجادها بواسطة الآلة، وليست طبيعية في الآلة نفسها.

ب: التعريف الاصطلاحي للذكاء الإصطناعي

يقصد بالذكاء في معناه العام القدرة على الفهم والتحليل و الإستنتاج والتكيف مع مختلف الظروف بغية تحقيق أهداف معينة، وهذا ما دفع الباحثين إلى محاولة نقل بعض هذه القدرات الذهنية إلى الآلة، بحيث تصبح قادرة على تنفيذ مهام كانت في السابق حكرا على العقل البشري ومن هنا إرتبط الذكاء الاصطناعي أساسا بفكرة محاكاة القدرات الذهنية للإنسان بواسطة أنظمة وبرمجيات متطورة[1].

حيث ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة سنة 1956 خلال مؤتمر "دارتموث" بالولايات المتحدة الأمريكية ، والذي يعتبر الانطلاقة الفعلية لهذا العلم ، أين سعى الباحثون آنذاك إلى تطوير أنظمة قادرة على محاكاة التفكير البشري بإستخدام الحاسوب ، ومنذ ذلك التاريخ شهد الذكاء الإصطناعي تطوراً تدريجيا عبر فترات من التقدم السريع تارة، وفترات ركود عرفت بـ"شتاء الذكاء الاصطناعي"، إلى أن عاد بقوة في العقدين الأخيرين بفضل تطور قدرات المعالجة الحاسوبية وتراكم البيانات الضخمة وتطور الخوارزميات[2].

[1] يحي إبراهيم دهشان ، "المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي " ، مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة ، المجلد 34 ، العدد 82، أفريل 2020، ص 110.

[2] عادل عبد النور بن عبد النور ، مدخل إلى عالم الذكاء الإصطناعي ، مدينة عبد الملك بن عبد العزيز للعلوم التقنية المملكة العربية السعودية ، 2005، ص7.

وفي هذا السياق ذهب الفقه إلى تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: "أحد أفرع علوم الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم وتقرر كما نقرر وتتصرف كما يتصرف البشر[1].

ويعرف كذلك بأنه "خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلا من الإنسان التي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي و منظم"[2].

كما ذهب بعض الباحثين إلى تعريف الذكاء الاصطناعي من زاوية وظيفية باعتباره"قدرة الأنظمة الذكية على تحليل بيئتها واتخاذ قرارات بدرجة معينة من الاستقلالية بهدف تحقيق أهداف محددة". ويعكس هذا الاتجاه التحول الذي عرفه مفهوم الذكاء الاصطناعي من مجرد برمجيات تنفيذية جامدة إلى أنظمة ديناميكية قادرة على التعلم الذاتي والتكيف مع الظروف المحيطة بها[3].

---

[1] عبد الهادي زهير، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات، دار كتاب للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر، 2019، ص 14.

[2] الان بونيه ، الذكاء الاصطناعي" واقعه ومستقبله"، تر: علي صبري فرغلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بيروت، لبنان، 2016، ص 26.

* الان بونيه هو كاتب وباحث فرنسي متخصص في مجال الذكاء الاصطناعي، ألف كتابا بعنوان "الذكاء الاصطناعي واقع ومستقبله" الذي صدر عام 1985 حيث يعد هذا الكتاب من أوائل المؤلفات التي قدمت علم الذكاء الاصطناعي للقارىء العربي.

[3] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، "توصية المجلس بشأن الذكاء الاصطناعي"، باريس، 2019. وانظر أيضًا: Stuart Russell و Peter Norvig، الذكاء الاصطناعي: مقاربة حديثة، ترجمة أو طبعة بيرسون، 2020 ص 28.

ومن بين التعريفات الفقهية البارزة ، تعريف العالم "مارفن مينسكي" الذي اعتبر الذكاء الاصطناعي علما يهتم ببناء برامج حاسوبية قادرة على إنجاز المهام التي يؤديها الإنسان بشكل ذكي ، خاصة تلك التي تحتاج إلى عمليات عقلية معقدة ، كالإدراك والتفكير النقدي وتنظيم الذاكرة والتعلم"[1].

يبرز من خلال هذه التعريفات أن الذكاء الاصطناعي "لا يقوم فقط على تنفيذ أوامر مبرمجة مسبقا، وإنما يسعى إلى تمكين الآلة من التفاعل مع المعطيات الجديدة بطريقة تحاكي الذكاء البشري، مما يجعلها تتحرر من السيطرة البشرية وتتجه نحو الاستقلالية النسبية"، الأمر الذي حذا بفقهاء القانون إلى توجيه اهتمامهم إلى خاصية الاستقلالية للذكاء الاصطناعي، وذلك لما تطرحه من تساؤلات جوهرية بشأن شخصيته القانونية وحدود المسؤولية المترتبة على أفعاله وقراراته.

ج-التعريف التشريعي للذكاء الاصطناعي

أما على المستوى القانوني فنجد أن أغلب التشريعات المقارنة لم تستقر بعد على تعريف موحد ودقيق للذكاء الاصطناعي، رغم تقديمهم لعدة محاولات ولعل أبرزها **قانون الذكاء الاصطناعي التابع للإتحاد الأوروبي (EUAIAct)**،حيث تم تعريفه في **الفقرة الأولى (1) من المادة الثالثة (3)**:على أنه " نظام قائم على الآلة مصمم ليعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية، وقد يظهر قدرة على التكيف بعد النشر، ومن أجل أهداف صريحة أو ضمنية يستنتج من المداخلات التي يتلقاها كيفية توليد مخرجات مثل التوقعات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر على البيئات المادية أو الافتراضية"2.

---

[1] علي أحمد إبراهيم ، تطبيقات الذكاءالاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية ، المجلة القانونية ،كلية الحقوق جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، السودان ، العدد 08 ، ماي 2021، ص 2814 .

[2] Regulation (EU) 2024/1689 of the EuropeanParliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonisedrules on artificial intelligence and amending Regulations (EC) No 300/2008, (EU) No 167/2013, (EU) No 168/2013, (EU) 2018/858, (EU) 2018/1139 and (EU) 2019/2144 and Directives 2014/90/EU, (EU) 2016/797 and (EU) 2020/1828 (Artificial Intelligence Act) (Textwith EEA relevance)*PE/24/2024/REV/1*OJL, 2024/1689, 12.7.2024, LI: *http://data.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj*تاريخ الاطلاع2026/05/25 الساعة 12.42

ويلاحظ أن المقاربة التشريعية الحديثة لم تعد تنظر إلى الذكاء الاصطناعي بإعتباره مجرد وسيلة تقنية أو برنامج حاسوبي عادي ، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه نظاماً قادرا على إنتاج نتائج قد تكون لها أثار اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية مباشرة، الأمر الذي يفسر تزايد الاهتمام الدولي بوضع أطر قانونية تنظم استخدامه وتحدد المسؤولية المترتبة عن أفعاله[1] .

ولكن إذا رأينا بعين المقارنة بين التعريفات السابقة سواء الفقهية أو التشريعية يتضح لنا أن الخروج بتعريف موحد مانع وجامع للذكاء الاصطناعي ، سيبقى أمرا مستعصيا صعب المنال وذلك لعدة أسباب متداخلة ، ولعل أهمها اختلاف زاوية النظر بالإضافة أن مفهوم الذكاء الاصطناعي لا يزال مفهوما مرنا ومتطورا، يتأثر بالتقدم التكنولوجي المستمر.

هذه التعريفات ورغم اختلافها إلا أنها تتفق في بعض الخصائص التي من خلالها **يمكن للباحث** تقديم تعريف للذكاء الاصطناعي بأنه:

"محاولة الأنظمة الذكية لدراسة وفهم الطبيعة البشرية، والعمل على استنساخ قدراتهم العقلية، بل قد تمتد لاحقا لتشمل الأبعاد النفسية والعاطفية وذلك بالاعتماد على برامج رقمية تعمل على تحليل البيانات واتخاذ الإجراءات لتحقيق التفوق على البشرية".

[1] مصطفى عيسى ، مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الإصطناعي ، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد5، القاهرة ، مصر،2009، ص 270.

ثانيا : خصائص الذكاء الاصطناعي

يتميز الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص التي جعلته مختلفا عن الأنظمة والبرمجيات التقليدية، إذ تجاوز مرحلة التشغيل الآلي البسيط ليصبح قادرا على محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية كالتعلم والاستدلال واتخاذ قرارات بصفة مستقلة ، وتعتبر هذه الخصائص الأساس الذي منح الذكاء الإصطناعي مكانته المتقدمة في مختلف المجالات العلمية والعملية ،كما أنها السبب الرئيسي في إثارة العديد من الإشكالات القانونية المرتبطة باستخدامه وآثاره.

ابرز خصائص الذكاء الاصطناعي ما يلي:

أ .القدرة على محاكاة الذكاء البشري:

تمثل محاكاة القدرات الذهنية للإنسان من أهم الخصائص التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي إذ تهدف الأنظمة الذكية إلى تقليد بعض الوظائف العقلية البشرية، مثل التفكير، والتحليل والاستنتاج، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، فالآلة لم تعد تقتصر على تنفيذ الأوامر بصورة آلية جامدة ، وإنما أصبحت قادرة على معالجة المعطيات بطريقة تحاكي التفكير الإنساني بدرجات متفاوتة[1] .

ب.التعلم الذاتي:

يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التعلم الذاتي من خلال تحليل البيانات والتجارب السابقة، وهو ما يسمح له بتطوير أدائه وتحسين نتائجه بصورة مستمرة، بحيث يمكن له اكتشاف الأنماط والعلاقات داخل البيانات دون الحاجة إلى إعادة برمجته في كل مرة [2].

ج.الاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار:

---

[1] خديجة الكبرى سلطاني، الذكاء الاصطناعي مداخله ومفاهيمه واهم خصائصه وتطبيقاته في المعالجة الآلية للغة العربية ،جمهور المعرفة ،المجلد 11، العدد1، 2025 ،ص320.

[2] النصير زغلول، عماد الدين عبد الرحيم ، علم النفس المعرفي، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان ، الأردن، د س ن ص 47

لعل أهم السمات التي تميز كيانات الذكاء الإصطناعي عن باقي التقنيات التقليدية هو تمتعه بدرجة نسبية من الاستقلالية ،خاصة في الأنظمة المعتمدة على التعلم الذاتي والتفاعل المستمر مع البيئة المحيطة به، مما يسمح له باتخاذ القرارات بصفة إنفرادية تجعله يقوم بمهام تقنية دون تدخل بشري ، وتختلف درجة الاستقلالية حسب طبيعة النظام الذكي و وظيفته ، إلا أنها تبقى من أهم الخصائص التي تميزه عن البرمجيات التقليدية .

د.القدرة على معالجة البيانات الضخمة:

يتمتع الذكاء الإصطناعي بقدرة كبيرة على تحليل ومعالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة تفوق القدرات البشرية ، وهو ما يسمح له باستخلاص النتائج والتنبؤات في وقت وجيز، وتبرز أهمية هذه الخاصية في المجالات التي تتطلب التعامل مع معلومات معقدة ومتعددة ، مثل الطب ، و الأمن ، والقطاع المالي[1].

هـ.التكيف مع المعطيات الجديدة :

لا تقتصر وظيفة الذكاء الاصطناعي على تنفيذ تعليمات ثابتة ، بل يمتلك القدرة على التكيف مع التغيرات والظروف الجديدة ، من خلال تعديل سلوكه أو تحديث آليات عمله وفق المعطيات المتاحة ، وتُظهر هذه الخاصية الطابع الديناميكي للأنظمة الذكية ، وقدرتها على العمل في بيئات متغيرة ومتطورة[2].

و.السرعة والدقة في الأداء:

يساهم الذكاء الإصطناعي في إنجاز العمليات ذات بيانات ضخمة ومعقدة بسرعة فائقة تفوق القدرات البشرية مع نسبة أخطاء قليلة مقارنة بالأداء البشري وهو ما جعله أداة فعالة في العديد من المجلات التي تتطلب الدقة والكفاءة وسرعة في التنفيذ.

ي.القدرة على التنبؤ واتخاذ القرار:

---

[1] النصير زغلول، عماد الدين عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 48.

[2] خديجة الكبرى سلطاني ، المرجع السابق ، ص 321.

تستطيع الأنظمة الذكية تحليل البيانات السابقة والحالية من اجل التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو اقتراح الحلول المناسبة هو ما يمنحها دورا مهما في دعم اتخاذ القرار في مختلف القطاعات وتزداد خطورة هذه الخاصية عندما ترتبط بقرارات قد تترتب عنها أثار قانونية أو جنائية[1].

ومن خلال هذه الخصائص يتضح لنا أن **الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية في مجال التكنولوجيا الحديثة ، إذ لم يعد مجرد أداة تقنية بسيطة ، بل أصبح نظاما متطورا يتمتع بقدرات تفاعلية وتحليلية معقدة ، الأمر الذي يفسر تزايد الاهتمام الفقهي والتشريعي بدراسة آثاره القانونية ، خاصة فيما يتعلق بمسألة المسؤولية الجنائية عن استخدامه أو عن الأفعال التي قد تصدر عنه بصفة مستقلة .**

الفرع الثاني: أنواع الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه.

[1] خديجة الكبرى سلطاني ، المرجع السابق ، ص 321.

يتنوع الذكاء الاصطناعي من حيث درجاته ومستويات قدراته وذلك حسب الخصائص التي تحتويها تطبيقاته فتجعل منه عدة أنواع، منها الذكاء الاصطناعي المحدود، والذكاء الاصطناعي القوي، والذكاء الفائق، كما تختلف مجالات استخدامه بشكل واسع، ليشمل عدة قطاعات حيوية مثل الطب، الصناعة، التعليم، والأمن.

أولاً: أنواع الذكاء الاصطناعي

تكمن أهمية دراسة هذه الأنواع في تحديد درجة استقلالية الأنظمة الذكية، إذ يوجد منها ما يظل خاضعا بصورة كلية أو جزئية للتدخل والتوجيه البشري، ومنها ما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال تمكنه من تعليم ذاته وتطوير مهاراته واتخاذ قرارات بصورة مستقلة الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على إمكانية مساءلته جنائياً[1].

أ- الذكاء الاصطناعي المحدود أو الضيق (Weak/NarrowAI):

يعرف أيضا بإسم الذكاء الاصطناعي الضعيف ويعتبر من أبسط الأشكال المستخدمة في الواقع العملي، حيث تتم برمجته للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة، كما يعتبر تصرفه بمنزلة ردة فعل على موقف معين، ولا يمكن له العمل إلا في ظروف البيئة الخاصة به فهو يحاكي أو يقلد السلوك البشري بشكل أساسي بناءً على نطاق محدود من المعلومات، ومن أمثلته السيارات ذاتية القيادة الطائرات المسيرة ، برامج التعرف على الوجوه، ألعاب شطرنج والبرامج الترفيهية على الأجهزة الذكية [2].

ب- الذكاء الاصطناعي العام أو القوي (Strong/General AI):

[1] سلام عبد الله كريم ، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء العراق،2022، ص7

[2] إيهاب خليفة، الذكاء الاصطناعي تأثير تزايد دور التقنيات الذكية في الحياة اليومية للبشر، دورية اتجاهات الأحداث مركز المستقبل للأحداث، أبو ظبي الإمارات العدد 20، أفريل 2017، ص 64.

هو مستوى أكثر تقدما من الذكاء المحدود ويعني قدرة الآلات ووصولها لمستوى ذكاء عالي يحاكي الذكاء البشري في المهارات والتفكير والإبداع، أين يقوم بالتعلم الذاتي والأداء بطريقة لا يمكن تمييزها عن طريقة البشر، وذلك من خلال قدرته على التفكير وحل المشكلات المعقدة عن طريق دمج المعرفة السابقة المكتسبة ، حيث يمكن إستخدام الذكاء الاصطناعي العام لحل المشاكل الضخمة، كما يمكن استخدامه للتخطيط للأزمات الاقتصادية من أجل إتخاذ إجراءات ضدها، إلا أنه لا يوجد أي أمثلة عملية وواقعية على هذا النوع سوى الروبوتات الذكية، مثل الروبوتات الطبية المستخدمة في التشخيص والجراحة والمركبات ذاتية القيادة المتطورة، وطائرات بدون طيار لأنظمة الدفاع العسكرية وكل الروبوتات التي تتخذ قراراتها بعيداً عن سيطرة الإنسان[1].

ج- الذكاء الاصطناعي الفائق super:

يمثل هذا النوع مرحلة متقدمة تتجاوز الذكاء البشري بثلاث أضعاف ، حيث يمكنه تنفيذ المهام بكفاءة تفوق الإنسان المتخصص في مجاله، يتميز هذا النوع بخصائص مثل القدرة على التعلم والتخطيط ، والتواصل التلقائي[2] وإصدار الأحكام ، يهدف هذا النوع من الذكاء إلى تطبيق كل مجالات الذكاء الإنساني بعمقها وتعقيدها على الآلات والماكنات، لتصميم آلات تفوق مُخ الإنسان وقدراته البيولوجية ، وتتفوق عليه في الذكاء والدقة والسرعة والأداء[3] وتتميز الروبوتات الذكية بعدة خصائص حددها المشرع الأوروبي في قواعد القانون المدني ، من بينها القدرة على التحكم الذاتي عبر أجهزة الاستشعار تتيح لها تبادل البيانات

[1] سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي –دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، 2022، ص 47.

[2] أحمد علي حسن عثمان ، انعكاسات الذكاء الإصطناعي على القانون المدني (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة منصورة ، العدد 76 ، سنة 2021، ص 1534.

[3] أحمد سعد علي البرعي ، تطبيقات الذكاء الإصطناعي والروبوت، مجلة دار الإفتاء المصرية ، العدد48، 2022، ص 29-30.

الخارجية وتحليلها بالإضافة إلى القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة ، مع الإشارة إلى أنها تفتقر للحياة بالمعنى البيولوجي[1].

هذا النوع من الذكاء لا يزال نظريا ولم يتحقق بعد ، إلا أن العلماء يتوقعون وجوده سنة 2060 وقد أثار هذا جدلا واسعا بين مؤيدين يرون فيه تقدما علميا هائلاً، ومعارضين يحذرون من مخاطره المحتملة على الإنسان وأخلاقيات الحياة [2] وفي الوقت ذاته، يواصل العلماء إلى تطوير أبحاثهم مستفدين من التقدم العلمي في مجال الهندسة الوراثية ، إلى جانب الثورة التكنولوجيا ، التي شهدها قطاع التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجية النانونية لبناء إنسان خارق يتعد قدراته الجسدية إلى ماهو أبعد من القيود البشرية البيولوجية [3]

---

[1] عمرو طه بدوي محمد ، النظام القانوني للروبوتات الذكية ، دراسة تحليلية لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي سنة 2017 ومشروع ميثاق أخلاقيات الروبوت الكوري ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية انظر الموقع https://jdl.journals.ekb.eg/article_209788_01044e740f525de24129772c.pdf

[2] خليفة بن الهادي الميساوي ، الذكاء الإصطناعي وحوسبة اللغة العربية : الواقع والأفاق ، مجلة مدارات في اللغة العربية والآداب الصادرة عن مركز مدارات للدراسات والأبحاث ، تبسة ، الجزائر، المجلد 1، العدد5،2021، ص16.

[3] سعى العلماء ومنذ سنوات إلى إجراء هندسة عكسية ومسح شامل للمخ البشري بإستخدام تقنيات نانوية متناهية الصغر قادرة على التنقل داخل الشعيرات الدموية لمسح الدماغ من الداخل ، من أجل فك شفرته وفهم آلياته العصبية على غرار ماتم تحقيقه في مشروع الجينوم البشري ، ويتوقع بعض من علماء الذكاء الاصطناعي أن بإستطاعتهم في السنوات المقبلة تحديد مئات المناطق داخل المخ البشري التي من الممكن زرع فيها شرائح نانوية متناهية الصغر لتعزيز وضائفه ، ولم يعد هذا الطموح بعيدًا، حيث إخترع الطبيب الفرنسي الجزائري الأصل لويس بن عبيد علاجاً لمرض الشلل يتمثل في إستبدال الخلايا البيولوجية المدمرة في المخ بوسائط إصطناعية غير بيولوجية ، كما يتوقع العلماء الزيادة في عمر الإنسان بواسطة أعضاء إلكترونية ، فضلا عن إكتشاف سبل دمج الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري مما يفتح آفاقاً جديدة لتجهين الإنسان والآلة .

أنظر: شريف مريم، الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية ، مخبر قانون المؤسسة ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 22 سبتمبر 2025.

ثانيا: استخدامات الذكاء الاصطناعي وأهميته في المجال الجنائي

أدى التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي إلى توسيع نطاق استخدامه في مختلف المجالات، حيث لم يعد مقتصرا على الجانب التقني أو الصناعي، بل امتد ليشمل المجالات الاقتصادية والطبية والأمنية والقانونية والتعليمية وغيرها، وقد ساهمت قدرته على معالجة البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات في جعله من أهم الوسائل التكنولوجية المعاصرة التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات في تطوير أنظمتها وتحسين كفاءتها.

أ: استخدامات الذكاء الاصطناعي

يقصد باستخدامات الذكاء الاصطناعي مختلف التطبيقات والأنظمة التي تعتمد على تقنيات ذكية لمحاكاة القدرات البشرية، من خلال التعلم والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرار، بما يسمح بتنفيذ المهام بصورة أكثر سرعة ودقة مقارنة بالوسائل التقليدية، وقد أدى هذا التنوع في الاستخدامات إلى تعاظم أهميته، خاصة مع تزايد الاعتماد عليه في المجالات المرتبطة بحياة الأفراد والمجتمعات[1].

1- استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

يعتبر القطاع الطبي من أكثر المجالات استفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي حيث أصبح يُستخدم في تشخيص الأمراض وتحليل الصور الطبية والكشف المبكر عن الحالات الخطرة، إضافة إلى تطوير الأدوية وتحسين أساليب العلاج، كما ساهم في إجراء العمليات الجراحية الدقيقة بواسطة الروبوتات الذكية، وفي متابعة المرضى وتحليل بياناتهم الصحية بصورة مستمر[2]. وتبرز أهمية هذه التطبيقات في تقليل نسبة الأخطاء الطبية ورفع

[1] عماد عبد الرحيم الدحيات، المرجع السابق، ص 6.

[2] نرمين مجدي، الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 3، 2020، ص 14.

كفاءة الخدمات الصحية، خاصة في الحالات التي تتطلب تحليل كميات ضخمة من البيانات الطبية خلال وقت قصير[1].

2- استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني

أصبح الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في المجال الأمني، من خلال استخدامه في أنظمة المراقبة الذكية والتعرف على الوجوه وتحليل السلوك وتتبع الجرائم الإلكترونية كما تعتمد عليه العديد من المؤسسات الأمنية في تحليل البيانات واكتشاف الأنماط الإجرامية والتنبؤ بالمخاطر الأمنية المحتملة [2].غير أن هذا الاستخدام يثير في المقابل عدة إشكالات قانونية تتعلق بحماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية، إضافة إلى مسألة المسؤولية عن الأخطاء التي قد تنتج عن الأنظمة الذكية.

3-إستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الاقتصادي

ساهم الذكاء الاصطناعي في إحداث تحول كبير داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث يُستخدم في تحليل الأسواق، وإدارة الاستثمارات، والكشف عن عمليات الاحتيال المالي، وتحسين الخدمات البنكية والتجارية كما تعتمد عليه الشركات في تطوير الإنتاج وتحسين جودة الخدمات وتقليل التكاليف[3]. وقد أدى هذا الاستخدام إلى رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، خاصة في ظل الاقتصاد الرقمي الحديث.

4-إستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم

امتدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى المجال التعليمي، حيث أصبح يُستخدم في تطوير المناهج التعليمية، وتقديم أنظمة تعليم ذكية تتكيف مع مستوى المتعلم، إضافة إلى تقييم الأداء وتحليل النتائج التعليمية كما ساهم في تسهيل الوصول إلى المعرفة وتطوير أساليب التعلم عن بعد.[4]

---

[1] نرمين مجدي ،المرجع السابق، ص 14.

[2] نشوى رفعت محمد شحاتة، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، الآلة العلمية المحكمة، الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي، مصر، المجلد 10 ، العدد 2 ،2022 ص 210.

[3] يمنى حمدى، تطبيق الذكاء الاصطناعي في تطوير إدارة عمليات التصميم الداخلي، مجلة علوم التصميم والفنون التطبيقية، المجلد 3، العدد 2، 2022، ص 244.

[4] المرجع نفسه، ص 241.

5- إستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الصناعي

أحدث الذكاء الاصطناعي تطورا كبيرا في القطاع الصناعي، من خلال الاعتماد على الروبوتات الذكية وخطوط الإنتاج الآلية، مما ساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة وتقليل الأخطاء البشرية. كما يستخدم في صيانة المعدات والتنبؤ بالأعطال قبل وقوعها[1].

6 - إستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني والإداري

بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تدخل المجال القانوني من خلال تحليل النصوص القانونية، والمساعدة في إعداد العقود، وتوقع الأحكام القضائية، إضافة إلى استخدامه في الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العمومية الرقمية. ويعكس ذلك التحول الذي يشهده العمل القانوني والإداري في ظل الرقمنة الحديثة.[2]

7 - إستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري

يعتبر المجال العسكري من أهم المجالات التي تبنى عليها الدول والتي تخصص ميزانية ضخمة للبحوث العلمية خاصة السرية منها ، حيث أصبحت معظم الجيوش تعتمد على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي كعنصر محوري في جميع العمليات الإستخباراتية و القتالية، لما له من أهمية بارزة في تطوير الأنظمة الدفاعية أو الهجومية ومختلف الأسلحة الذكية مثل الطائرات المسيرة ذاتية التشغيل وتقنيات الأمن السيبراني و التشويش الإلكتروني.

---

[1]Avneet Pannu, Artificial Intrlligence and its Application in Different Areas, Volume 4, Issue 10, p 79.

[2]Ibid, p79.

ب :أهمية االذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي

يتصف الذكاء الاصطناعي بكثير من الإيجابيات نظرا لما يتمتع به من قدرات فائقة تفوق في أحيان كثيرة قدرات الإنسان ، فقد أثبت الذكاء الاصطناعي قدراته في كافة ميادين ومجالات الحياة ويضيق المكان لذكرها ، لذا سنستعرض مميزات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالمجال الجنائي وهو الجانب الذي يخص بحثنا ، فالتقدم المذهل في تقنيات الذكاء الاصطناعي أوجدت برامج تمتلك إمكانيات فائقة لإنقاذ القانون وتسهيل معاملات التحقيق الجنائي[1] ، وساهمت في تمكين الأجهزة القائمة على تنفيذ العدالة الجنائية من خلال منع الجريمة ومكافحتها وملاحقة المجرمين[2] ، وفيما يلي بعض استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي.

1 : تنصيف المجرمين

تستخدم برمجيات الذكاء الاصطناعي في تنصيف المجرمين و تسهيل القبض عليهم بسهولة وموضوعية بعيدا عن الأهواء الشخصية التي يمتلكها البشر، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض نسبة الجرائم في عملية التصنيف ، وذلك من خلال ما يسمى بالشرطة الرقمية.

2 : التنبؤ بالجرائم

تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في محاولة التنبؤ بوقوع الجرائم من قبل الأشخاص، وتتوقع أكثر أنواعها حدوثا ، نسب الإجرام و الأماكن التي يمكن أن تكون بؤرا إجرامية مستقبلا ، وذلك من خلال الخوارزميات برمجية يتم تزويدها ببيانات وتعطي نتائج في الوقاية من حدوث جرائم متوقعة وساهم استخدام المجرمين و عصابات الجريمة للتقنيات الحديثة في ارتكاب جرائمهم في تسريع جهود الاستعانة بهذه القدرات التنبؤية التي تعتمد الذكاء الاصطناعي ، من ذلك مثلا تحديد العملاء الذين

---

[1] عبد الله أحمد مطر الفلاسي، "المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي"، المجلة القانونية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد 9، العدد 8، 2021، ص 2863.

[2] اللمعي ياسر محمد، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول مجلة البحوث القانونية جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مايو 2021 ص 832 .

يقومون بشراء كميات كبيرة من المواد الكيميائية المستخدمة في نشاطات إرهابية كصنع المتفجرات والقنابل اليدوية ، وذلك ما يسمى بالشرطة الإستباقية.

3: إجراءات التفتيش للحصول على الأدلة الرقمية

تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التفتيش في سبيل الحصول على الأدلة الجنائية ، ومثال هذه التقنيات رادار قياس الأرض المستخدم للكشف عن الأشياء المدفونة تحت الأرض مثل الأسلحة و المخدرات و جثث القتلى بدون اللجوء إلى الحفر و التنقيب ، و كالرادار المحمول لكشف ما وراء الجدران و الذي يكشف عن الحركة و التنفس بالإضافة غلى تطبيقات كشف التزوير العميق وتحليل الأدلة الرقمية ومدى صحتها مثل الصور والفيديوهات المفبركة.

4 : إعادة بناء مسرح الجريمة

إن القدرة التنبؤ الكبيرة التي تقدمها أدوات الذكاء الاصطناعي تساعد في إعادة بناء مسرح الجريمة ، وذلك من خلال نموذج شبكة القرار للتنبؤ ، وهو نموذج يمثل مجموعة من التغيرات عبر رسم بياني يتنبأ بالاحتمالات و يساعد في تحديد شخص الجاني من خلال استخدام خوارزميات معينة تكشف غموض أي واقعة ، يمكن من خلالها للقضاة إعادة الواقعة الإجرامية لمسرح الجريمة[1].

ورغم الأهمية الكبيرة التي يحققها الذكاء الاصطناعي إلا أن توسعه المتزايد يثير في المقابل تحديات قانونية وأخلاقية متعددة، خاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات وتحديد المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن سوء استخدام الأنظمة الذكية، وهو ما يفرض ضرورة إيجاد إطار قانوني يوازن بين تشجيع التطور التكنولوجي وضمان الحماية القانونية للمجتمع.

[1] إدلبي عمر محمد منيب، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة قطر، الدوحة، 2023. ص 31.

المطلب الثاني :المكانة القانونية للذكاء الاصطناعي

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي نظاما قادرا على محاكاة بعض القدرات البشرية بواسطة تقنية التعلم الذاتي وذلك عن طريق تحليل البيانات و اتخاذ القرارات، مما نتج عنه أفعالا وأثار قانونية مباشرة أحدثت جدل فقهي واسع بخصوص كيفية التعامل مع هذه الكيانات لاسيما من الناحية القانونية، وهو ما استوجب منا إجراء هذه الدراسة البحثية عن المكانة القانونية للذكاء الاصطناعي سواء من ناحية مركزه ضمن النظام القانوني التقليدي المبني على ثنائية الشخصية القانونية (الطبيعية و المعنوية)، أم إعتباره مجرد وسيلة من الوسائل المستحدثة غير المألوفة التي يمكن تصنيفها ضمن الأشياء الخاضعة لتوجيه البشري، أو من حيث إمكانية القول بوجود شخصية قانونية مستقلة له من عدمها وفي حالة تحقق هذه الشخصية هل هي شرط لتحقق المسؤولية الجنائية.

الفرع الأول : مكانة الذكاء الاصطناعي بين الشخص الطبيعي والمعنوي

قبل البحث في مكانة الذكاء الإصطناعي بين الشخص الطبيعي والمعنوي يجب علينا أن نبحث في مفهوم الشخصية القانونية بإعتبارها أهم الموضوعات التي يتناولها علم القانون وأحد محاوره الأساسية، إذ بثبوتها يكون الشخص أهلا لإكتساب الحقوق وتحمل الواجبات وفي هذا المجال نظم المشرع الجزائري الأحكام الخاصة بالأشخاص في الباب الثاني من **الأمر رقم 75-58** المتضمن القانون المدني تحت عنوان "الأشخاص الطبيعية والاعتبارية " مخصصا لها المواد **من 25 إلى 48** النسبة للشخص الطبيعي ومن المادة **49 إلى 52** بالنسبة للشخص الإعتباري[1].

فالشخصية القانونية لها مدلول واسع يشمل كل من يتمتع بالأهلية القانونية التي تخول للشخص إكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات، وهذه الشخصية كما تثبت للشخص الطبيعي ، فإنها تمتد للشخص المعنوي .

[1] الأمر رقم 75- 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 78 لسنة 1975)المعدل والمتمم.

حيث يقصد **بالشخص الطبيعي** الإنسان الذي تثبت له الشخصية القانونية بمجرد ولادته حيا، فيصبح أهلا لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات كما يكون محلا للمساءلة القانونية متى توافرت لديه الإرادة والإدراك، أما **الشخص المعنوي** فهو كيان قانوني افتراضي ينشأ بمقتضى القانون، ويمنح شخصية مستقلة عن الأشخاص المكونين له، كالشركات والجمعيات والمؤسسات، وذلك بهدف تمكينه من ممارسة الحقوق وتحمل الالتزامات بصورة مستقلة[1].

غير أن الأنظمة الذكية الحديثة وبما تتمتع به من قدرات متقدمة جعلتها قادرة على التعلم والتفاعل واتخاذ القرار بصورة شبه مستقلة ، وما قد يترتب على تلك القرارات من أضرار ومخاطر مباشرة وغير مباشرة ، إقتضت منا **البحث عن مقاربة تسمح بإلحاقها بأحد الأشخاص القانونية التقليدية (الطبيعية أو المعنوية)، أو إمكانية استحداث مركز قانوني خاص بها يتلاءم مع طبيعتها التقنية المستحدثة، وذلك بغية تقرير المسؤولية الجنائية لهذه الأنظمة الذكية .**

أولا: المقاربة بين الذكاء الاصطناعي والشخص الطبيعي

تنص **الفقرة الأولى من المادة 25** من القانون المدني الجزائري على أنه :

" تبدأ شخصية الإنسان بتمام الولادة حيا وتنتهي بموته ".[2]

ومن خلال التفحص في هذه المادة يمكننا القول أن الشخصية القانونية للإنسان كأصل عام تبدأ بتمام ولادته حيا وتنتهي بوفاته ، فالمشرع الجزائري ربط تحققها بشرطين هما الولادة الفعلية و تحقق حياة الجنين عند الولادة ، كما أنه أوجد استثناءً لهذا الأصل في نصوص أخرى من نفس القانون يتمثل في منح الشخصية القانونية للجنين قبل الولادة وإمكانية انتهائها دون التأكد من الوفاة الحقيقية، والتي تكون بالموت الحكمي[3]، حيث يترتب

---

[1] عماد عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا ، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 8، الأردن ،2019، ص 5.

[2] المادة : 25 من القانون المدني الجزائري.

[3] سمي الجنين جنينا لاستتاره في بطن أمه والجنين في الفقه الإسلامي هو الولد الذي لازال في بطن أمه ، أما الموت الحكمي فهو وفاة يقررها القانون أو القضاء حكما،رغم عدم ثبوتها يقينا، وذلك في الحالات التي يغيب فيها الشخص ويرجح هلاكه.

على هذه الشخصية القانونية القدرة على إكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات سواء بناءً على الإرادة الحرة للأفراد أو تبعا لقواعد موضوعية آمرة .

وبالنظر لخصائص الذكاء الاصطناعي الذي هو عبارة عن"نظام معلوماتي يتمتع بقدرات فكرية مماثلة لتلك التي توجد لدى الإنسان،ظهر اتجاه فقهي حديث يرى أن هذا التطور الذي عرفه الذكاء الاصطناعي، خاصة من حيث الاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، قد يجعله قريبا من فكرة الشخص القانوني، ويستند هذا الاتجاه إلى أن بعض الأنظمة الذكية أصبحت قادرة على تنفيذ أعمال معقدة دون تدخل بشري مباشر، بل قد تتخذ قرارات لم تكن متوقعة حتى من قبل مبرمجيها، الأمر الذي يطرح صعوبة حقيقية في تحديد المسؤول عن الأفعال أو الأضرار الناتجة عنها[1].

كما يستند هذا الرأي إلى أن الشخصية القانونية ليست مرتبطة دائما بالوجود الإنساني، بدليل اعتراف القانون بالشخص المعنوي رغم كونه مجرد افتراض قانوني ليس له وجود مادي ، ومن ثم فإن منح الذكاء الاصطناعي نوعا من الشخصية القانونية قد يساهم في سد الفراغ التشريعي المتعلق بإسناد المسؤولية، خاصة في الحالات التي يصعب فيها تحديد الشخص البشري المسؤول بصورة دقيقة[2].

غير أن هذا الاتجاه يواجه انتقادات واسعة من جانب الفقه التقليدي الذي يرى أن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغ من التطور، يظل مجرد نتاج بشري يفتقد إلى الإرادة الحرة والوعي الأخلاقي والإدراك القانوني، وهي عناصر جوهرية لقيام الشخصية القانونية، لا سيما في المجال الجنائي فالشخص الطبيعي يتمتع بالإرادة والتمييز والقدرة على إدراك النتائج القانونية لأفعاله، في حين أن الشخص المعنوي، رغم طبيعته الافتراضية، يبقى معبرا في النهاية عن إرادة أشخاص طبيعيين يسيرونه ويوجهون نشاطه[3].

---

[1] محمد لبيب شنب، دروس في نظرية الحق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 98.

[2] محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، إمكانية المساءلة، دراسة تحليلية معمقة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد1، 2022، ص 25.

[3] بوناصر إيمان، المستجدات القانونية للروبوت، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد7، العدد1 2023، ص1687.

إذن يتبين لنا أنه بالرغم من وجود تشابه بين الروبوتات الذكية والأشخاص الطبيعية في بعض المجالات وفي بعض الأفكار العلمية والتصرفات العملية، بيد أنهما مختلفان من حيث الخصائص البيولوجية والجنية ، فلا يمكن أن يستوى خلق الله مع صنع البشر، ومن جهة أخرى فإن الذكاء الإصطناعي مهما بلغ من تقدم ماهو إلا ترجمة للذكاء البشري، وذلك عن طريق إدراج وظائف بشرية داخل الأنظمة الذكية كالذاكرة والتعلم والتفكير بالإضافة إلى الوظائف التعبيرية والتنفيذية، هذه المكتسبات لا تجعل من الأنظمة الذكية أشخاص طبيعية طالما أن الذكاء الاصطناعي مهما بلغ من تقدم سيظل يتحكم فيه الإنسان بمعنى أنه لا يتمتع بالاستقلالية والحرية مثل الشخص الطبيعي[1].

وبالتالي يمكننا القول أن الذكاء الاصطناعي ليس شخصا طبيعيا ويستحيل أن يكون كذلك مهما وصل من تطور ومحاكاة للقدرات البشرية، كما أنه يستحيل إضفاء الشخصية الطبيعية للذكاء الاصطناعي التي تجعله يكتسب الحقوق ويتحمل الإلتزامات مثله مثل البشر، وذلك راجع لإختلاف الوسيلة المستعملة في تحقيق النتائج، فالإنسان يستعمل قدراته العقلية، أما الذكاء الاصطناعي فيحقق النتائج بالإعتماد على خورزميات وبيانات في الأصل هي من صنع البشر، الأمر الذي يفتح أمامنا المجال البحث عن مقاربة بين الذكاء الاصطناعي و الشخصي المعنوي، أي هل يمكن يكون له شخصية إعتبارية ؟

ثانيا : المقاربة بين الذكاء الإصطناعي والشخص المعنوي

قد يعجز الشخص الطبيعي على تحقيق بعض الأهداف في حياته التي تستدعي تظافر جهود عدة أشخاص أو أموال ولهذا دعت الضرورة إلى حيلة قانونية وهي خلق ما يسمى بالشخص المعنوي أو الاعتباري. ويقصد بالشخص المعنوي فقهيا: مجموعة من الأشخاص أو الأموال يهدف إلى تحقيق غرض معين ويمنح الشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض ويصنف الشخص المعنوي إلى عام وخاص وهذا ما جاء به المشرع الجزائري[2]

---

[1] بدري جمال ،الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 59 العدد4، السنة ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2022، ص 180.

[2] عماد عبد الرحيم الدحيات، المرجع السابق ، ص 5.

وجاء في مضمون **المادة 50** من نفس القانون على أن" الشخص المعنوي مجرد كيان اعتباري لا يتمتع بالتمييز وليس له إرادة، الأمر الذي جعل المشرع ينصب له نائبا من خلال شخص طبيعي يعبر عن إرادته[1]. ومن خلال وضع مقاربة بين الشخص المعنوي والذكاء الإصطناعي يتضح لنا أن الشخص المعنوي يقترب من الذكاء الإصطناعي في بعض الخصائص و أن كلاهما يختلف مع الشخص الطبيعي، وهذا يدفعنا إلى طرح السؤال المتمثل في حول مدى إمكانية منح الذكاء الإصطناعي الشخصية القانونية قياسا على الشخص المعنوي.

وفي هذا السياق يرى جانب من الفقه أن القياس على الشخص المعنوى لا يستقيم بصورة كاملة ، لأن الإعتراف بالشخصية المعنوية جاء لتحقيق غايات اجتماعية و اقتصادية محددة ، بينما الذكاء الإصطناعي لا يقوم على فكرة المصلحة الجماعية أو الإرادة المشتركة، وإنما يمثل أداة تقنية متطورة مهما بلغت درجة تعقيدها .[2]

حيث أن الفقه الأمريكي أخذ بمبدأ القياس بين الروبوتات الذكية والأشخاص المعنوية ففي ولاية نيفادا الامريكية مثلا تم الاعتراف للروبوتات الذكية ببعض سلطات وإمتيازات الشخص المعنوي، وذلك من حيث إخضاعها لإجراءات القيد المدني في سجلات خاصة تتضمن الاسم والموطن، فضلًا عن تخصيص ذمة ماليه لها، وشمولها في التأمين، وإمكانية مساءلتها قانونياً عن الأضرار التي تلحقها بالغير في محيطها الخارجي، بالإضافة أن المشرع الأوروبي في مجال القانون المدني أوصى على أن الروبوتات الذكية ستجعل من قواعد المسؤولية الحالية غير مناسبة بالمطلق، فالعلاقة السببية ستنفع عندئذ بين خطأ الروبوت وإدارة التصنع أو التشغيل نظراً لاستقلال خطأ الروبوت، وبالتالي يمكن تأسيس الشخصية القانونية الكاملة للروبوت الذكي، وبعدها سوف يكون مسؤول عن أفعاله وذلك في غضون الأعوام القليلة القادمة.[3]

---

[1] المادة : 50 من القانون المدني الجزائري.

[2] محمد عرفان الخطيب ،المرجع السابق، ص 25.

[3] الحمراوي حسن ، أساس المسؤولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث ، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الإشراف جامعة الأزهر، مصر ، المجلد 4، العدد 23 ، سنة 2021 ، ص3089.

إلا أنه في نظرنا حتى ولو تم الإعتراف بإسقاط الشخصية المعنوية على كيانات الذكاء الاصطناعي لما لهم من بعض الخصائص المتشابهة ، فهذا قد يؤدي إلى العديد من الإشكالات المتمثلة في أن الاشخاص المعنوية ورغم طبيعته الافتراضية يبقى التعبير عن إرادتها بواسطة أشخاص الممثلين لها أما كيانات الذكاء الإصطناعي خاصة منها المستقلة فإنها تتصرف و تقرر وحدها دون الرجوع إلى الإنسان أي بصفة إنفرادية وبالتالي لا مجال للقياس في هذا الشأن، وهذا ما يدفعنا إلى القول بإستحالة إضفاء الشخصية المعنوية على كيانات الذكاء الإصطناعي، مما يفتح المجال إلى طرح السؤال المتمثل في حول مدى إمكانية تصنيف الذكاء الإصطناعي ضمن الأشياء الخاضعة لتوجيه البشري، أو من حيث إمكانية الإعتراف له بشخصية قانونية مستقلة له .

الفرع الثاني : المكانة المستقلة للذكاء الإصطناعي.

تعتبر محاولة تصنيف الذكاء الاصطناعي ضمن إطار الأشخاص القانونية التقليدية أمر في غاية الصعوبة لما له من تحديات كبيرة، سواء من ناحية إستحالة إنطباق الشخصية الطبيعية على كيانات الذكاء الإصطناعي أو من ناحية صعوبة إسقاط الشخصية المعنوية عليها، مايفتح المجال إلى محاولة تكييفها ضمن إطار الأشياء أو البحث على شخصية قانونية متفردة لها.

أولا: الذكاء الإصطناعي مجرد وسيلة غير مألوفة يمكن تصنيفها ضمن الأشياء

يقوم النظام القانوني الكلاسيكي على ثنائية أساسية تتمثل في الأشخاص من جهة والأشياء من جهة أخرى، حيث يرى جانب كبير من الفقهاء أنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يندرج ضمن فئة الأشياء بإعتباره نتاجا صناعيا من صنع الإنسان، كما يخضع في نشأته وتشغيله وتوجيهه لإرادة بشرية مسبقة كما أنه قائم على برمجيات وخوارزميات تم تصميمها وتطويرها من قبل الإنسان مما يجعله فاقدا لعنصر الإرادة القانونية المستقلة، وبالتالي فهو لا يخرج عن كونه وسيلة تقنية متطورة تستخدم لتحقيق أهداف معينة يحددها الإنسان شأنه شأن باقي الأدوات والآلات[1]. لكن بالرجوع إلى

[1] سامح السعيد التهامي، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة دار النهضة العربية القاهرة، مصر، د س ن، الصفحه 23.

مفهوم الذكاء الاصطناعي لم يعد هذا ممكننا في ظل التطور السريع الذي تشهده الأنظمة الذكية حيث أصبحت قادرة على التعلم الذاتي وإتخاذ قراراتها بمنأى عن مالكها، وهو ما جعل هذا الطرح الفقهي محل إنتقاد كون أن فكرة الأنظمة الذكية لم تعد مجرد وسيلة يستعملها البشر وإنما أضحت كيانات تنافسه .

وعند المقاربة الدقيقة يتبين أن الشيء في مفهوم القانون التقليدي يتسم بعدة خصائص أهمها الجمود النسبي والخضوع الكامل لسيطرة الإنسان وغياب الإرادة أو القدرة على التفاعل المستقل في حين أن الذكاء الاصطناعي رغم كونه من حيث التكوين المادي نظاما تقنيا إلا أنه يتميز بقدرات وظيفية متقدمة مثل التحليل والتعلم والتنبؤ واتخاذ القرار وهي خصائص لا تتوافر في الأشياء التقليدية وهذا ما يخلق نوعا من التوتر المفاهيمي بين التصنيف القانوني التقليدي والواقع التقني المعاصر[1].

ناهيك **عن إعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد شيء يطرح إشكالات قانونيه مهمة خاصة فيما يتعلق بإسناد المسؤولية عند وقوع الضرر فإذا كان الشيء في القانون لا يسأل عن أفعاله وإنما تسند المسؤولية إلى حارسه أو مستعمله، فان تطبيق هذا المنطق على الذكاء الاصطناعي قد لا يكون كافيا في بعض الحالات المعقدة خصوصا عندما يصدر عنه سلوك غير متوقع نتيجة التعلم الذاتي أو التفاعل المستقل مع البيانات.**

وعليه ولو أردنا تطبيق مفهوم الشيء على الذكاء الاصطناعي وإن كان يشبه الأشياء في بعض الخصائص إلا أنه يختلف عنها من حيث الوظيفة والسلوك **مما قد يبرر البحث عن مكانة قانونية مستقلة لهذه الأنظمة الذكية** مما يضمن استيعاب خصوصيته التقنية دون المساس بأساس المسؤولية قانونية التقليدية.

[1] سامح السعيد التهامي، المرجع السابق، ص 24

ثانيا: الشخصية المتفردة للذكاء الإصطناعي

إن الأهمية العلمية والعملية الخاصة بالذكاء الاصطناعي وقدرته على تنفيذ مهام معقدة بصفة مستقلة ، جعلت منه كيانًا يتجاوز فكرة الشيء أو الأداة العادية ، كما أنه لا يمكن أن ينشأ وفق الأطر القانونية التقليدية التي تقوم عليها الشخصية الطبيعة أو المعنوية فهو لا يرقى أن يكون إنسانا لأنه لا يملك الإرادة الواعية والإدراك الكامل حتى يُمنح صفة الشخص الطبيعي، ولا يعتبر من الأشخاص المعنوية لأن لها مفهوم خاص يتمثل في تحقيق غايات اجتماعية و اقتصادية بواسطة ممثلين طبيعيين ،الأمر الذي دفع الفقه القانوني إلى التساؤل حول مدى إمكانية الاعتراف له بمركز قانوني خاص وفق أطر قانونية مختلفة.

حيث ذهبت بعض التشريعات إلى السير في هذا الاتجاه ولكن بخطى بطيئة ومتخوفة، مثالها قيام المملكة العربية السعودية سنة2017 بمنح شخصية قانونية من نوع خاص أي شخصية مقصورة على الجنسية أو الذمة المالية **لروبوت المسماة صوفياSOPHIA**، وفي عام 2018 شاركت الروبوت صوفيا في مؤتمر صناعة الإبداع الذي عقد بمصر، وانتقلت مستخدمة جواز سفرها وهذا يعني أنه تم الإعتراف لها ضمنيا بالشخصية القانونية.

بالإضافة إلى **قيام البرلمان الأوروبي بإقرار قواعد مدنية خاصة بالروبوتات في مجال المسؤولية وأوصى بضرورة منح شخصية قانونية خاصة للروبوتات الأكثر إستقلالية مستخدما عبارة الشخصية الإلكترونية**[1]. إلا أن هذا الاقتراح تعرض إلى انقسام فقهي بين مؤيد ومعارض.

حيث تعتبر فكرة منح الذكاء الإصطناعي شخصية قانونية مستقلة ، من الأفكار المعاصرة المطروحة على طاولة الفقهاء و التي تتناول كيفية إيجاد وعاء قانوني يحتويها فهي فكرة تسارع للحاق بالتطور التكنولوجي للذكاء الإصطناعي وتعني أن الأنظمة الذكية

[1] محمد علي أبو علي ،المسؤولية الجنائية على أضرار الذكاء الإصطناعي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى القاهرة ، مصر، سنة 2024، ص 61.

نفسها يمكن أن يكون لها مسؤولية مباشرة عن أفعالها مما يفتح باب جديد للمساءلة القانونية وكيفية تطبيق الجزاءات على هذه الكيانات.

ولايزال الفقه القانوني إلى حد الساعة يتفق على إستبعاد إمكانية تقرير المسؤولية الجنائية في مواجهة الأنظمة الذكية لإفتقارها للمقومات القانونية اللازمة ولعل أهمها إمتلاكها الشخصية القانونية [1].

وبالنظر إلى التطور المتسارع والمتنامي للذكاء الاصطناعي بات من الضروري إيجاد عمل إستباقي منظم يساهم في الحد من الخطورة الإجرامية الناجمة عن هذه الكيانات وهذا من خلال السعي إلى تطوير مقاربة فقهية وتشريعية تستجيب لخصوصية هذه الأنظمة الذكية مع إعادة النظر في الأطر التشريعية التقليدية السائدة.

وفي هذا السياق يرى الباحث ضرورةإدراج حيلة قانونية تتماشى مع الوضع الراهن لمنح شخصية قانونية متفردة للذكاء الإصطناعي وفق قواعد خاصة غير تلك الممنوحة للأشخاص التقليدية، وهذا نظرا لخصوصيته التقنية وقدرته على القيام بالأفعال بصفة إنفرادية.

[1] يحي إبراهيم دهشان ،المرجع السابق، ص 131.

المبحث الثاني: ارتباط الاستخدام السيء للذكاء الاصطناعي بمبدأ الشرعية الجنائية

يشكل الاستخدام غير المشروع للذكاء الاصطناعي تحديًا متزايدًا للقانون الجنائي لارتباطه بظهور صور جديدة من المخاطر قد تنتج عن أنظمة ذكية قادرة على التعلم واتخاذ القرار **(المطلب الأول)** ويثير ذلك إشكالا حول مدى كفاية مبدأ الشرعية الجنائية والنصوص التقليدية في مواكبة هذه التطورات، وما إذا كانت قادرة على ضبط جميع صور الأفعال الضارة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مخاطر الذكاء الاصطناعي

تتعدد المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بحسب طبيعة استخدامه ودرجة التحكم البشري فيه، حيث لم تعد آثاره تقتصر على الاستخدامات العادية، بل امتدت لتشمل صورًا أكثر تعقيدًا قد تمس الأفراد والمجتمع والنظام القانوني.

ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى مخاطر مباشرة **(الفرع الأول)** وأخرى غير مباشرة **(الفرع الثاني)** وفقا لمدى ارتباط الفعل الضار بالتدخل المباشر للأنظمة الذكية أو نتائجه غير المتوقعة.

الفرع الأول: المخاطر المباشرة للذكاء الاصطناعي

تعتبر المخاطر المباشرة للذكاء الاصطناعي من أكثر الإشكالات القانونية تعقيدا في البيئة الرقمية المعاصرة، إذ ترتبط أساسًا بتوظيف الأنظمة الذكية في تنفيذ أفعال ضارة بصورة مباشرة، سواء من خلال استعمالها كأداة متقدمة لارتكاب الجرائم، أو من خلال إدماجها في بنيات تقنية قادرة على إحداث ضرر فعلي وفوري يمس الأفراد أو المؤسسات أو حتى الدول[1]. وتتميز هذه المخاطر بكونها أقرب إلى "**النتيجة الإجرامية الملموسة**" مقارنة بالمخاطر غير المباشرة التي **تتسم غالبًا بالتدرج والامتداد الزمني**.

[1] محمد أحمد سلامة مشعل، "الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد 11، العدد 77، سبتمبر 2021، ص 505.

ويمكن تحليل هذه المخاطر من خلال ثلاثة محاور رئيسية مترابطة، تعكس أهم مجالات التأثير المباشر للذكاء الاصطناعي في الواقع القانوني والاجتماعي.

أولا: المخاطر السيبرانية والإجرامية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

يمثل الفضاء السيبراني المجال الأكثر قابلية لاستغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ أفعال إجرامية مباشرة، حيث ساهمت هذه التقنيات في تطوير أنماط جديدة من الجرائم الإلكترونية تتسم بالدقة والسرعة وصعوبة الكشف[1].

فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يستخدم في:

- تطوير أساليب الاحتيال الإلكتروني المتقدم عبر محاكاة السلوك البشري في التفاعل الرقمي.
- تنفيذ عمليات انتحال الهوية الرقمية بشكل شديد الإتقان.
- إنتاج محتوى مزيف عالي الجودة مثل التزييف العميق (fake Deep) الذي يستخدم في التشهير أو الابتزاز أو التضليل الإعلامي.[2]
- تصميم برامج خبيثة أكثر تطورا قادرة على التكيف مع أنظمة الحماية المعلوماتية.

و تكمن خطورة هذه الجرائم في أنها لا تعتمد فقط على الفعل البشري التقليدي، بل تستفيد من قدرة الأنظمة الذكية على التعلم والتحسين الذاتي، مما يجعلها أكثر تطورا مع

---

[1] محمود عبد الهادي، "الحماية القانونية من مخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تصفية المحتويات المرئية عبر شبكة الإنترنت"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 14، العدد 14، أبريل 2023، ص 85 .

[2] تطور مفهوم "التزييف العميق (Deep Fake)"، وظهر لأول مرة في أواخر سنة 2017 بفضل تقنيات التعلم العميق الحديثة المعروفة باسم "الشبكات التوليدية الخصامية (GANs)"، حيث أُطلق هذا المصطلح على مقاطع الفيديو والصور المزيفة التي يتم إنشاؤها رقمياً عبر الذكاء الاصطناعي، والتي عرفت انتشارًا متسارعًا على شبكة الإنترنت فقد بلغ عدد هذه المقاطع في سنة 2019 حوالي 8000 مقطع، ثم ارتفع بشكل ملحوظ ليصل إلى ما يقارب 15,000 مقطع بحلول سنة 2020.

مرور الوقت. كما أن هذا النوع من الجرائم يضعف آليات الإثبات التقليدية، ويصعب عملية تحديد الجاني الفعلي، خاصة في ظل تعدد المتدخلين (مطور، مستخدم، مشغل النظام).[1]

ومن الناحية القانونية يطرح هذا الوضع إشكالية جوهرية تتعلق بمدى كفاية القواعد الجنائية التقليدية في مواجهة هذا النمط الجديد من الإجرام، الذي لم يعد يعتمد فقط على الإرادة البشرية المباشرة، بل على تفاعل معقد بين الإنسان والآلة.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بالأمن المعلوماتي والقومي

يمثل الأمن القومي أحد أبرز المجالات التي تتجلى فيها المخاطر المباشرة للذكاء الاصطناعي، نظرًا لاعتماد الدول المتزايد على الأنظمة الرقمية في إدارة البنى التحتية الحيوية.

فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يستخدم في:[2]

- تنفيذ هجمات سيبرانية متقدمة تستهدف الأنظمة الحكومية والمؤسسات الحيوية.
- تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف الثغرات الأمنية واستغلالها.
- عمليات التجسس الرقمي المتطور عبر تقنيات التعلم الآلي.
- التلاعب بالمعلومات وتوجيه الرأي العام عبر أنظمة ذكية قادرة على إنتاج محتوى مضلل.

وتكمن خطورة هذه الاستخدامات في أنها لا تستهدف فقط الأفراد، بل قد تمس سيادة الدول واستقرارها، مما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة محتملة في حروب غير تقليدية تُعرف بـ"الحروب السيبرانية"، حيث يصبح الفضاء الرقمي ساحة للصراع بدل المواجهة العسكرية التقليدية.

---

[1] محمود عبد الهادي، المرجع السابق، ص 87.

[2] طارق إبراهيم أحمد فياض، ساندي طلال الرشدي، جرائم كيانات الذكاء الاصطناعي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، 2022، ص 65.

كما أن الاعتماد المفرط على الأنظمة الذكية في إدارة البيانات والبنى التحتية يزيد من مستوى الهشاشة الأمنية، ويجعل الدول عرضة لهجمات مُركبة يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها بالكامل، وهو ما يطرح تحديا كبيرا أمام قواعد القانون الدولي والأمن السيبراني.

ثالثا: الأسلحة ذاتية التشغيل والأنظمة القتالية الذكية

تعتبر الأسلحة ذاتية التشغيل (Autonomous Weapons Systems) من أشد صور المخاطر المباشرة للذكاء الاصطناعي، نظرًا لقدرتها على اتخاذ قرارات الاستهداف والقتل دون تدخل بشري مباشر.[1]

وتقوم هذه الأنظمة على:

- تحليل البيئة المحيطة بشكل مستقل.
- تحديد الأهداف المحتملة.
- اتخاذ قرار الهجوم والتنفيذ تلقائيا.

ويثير هذا التطور إشكالات قانونية وأخلاقية بالغة الخطورة، خاصة فيما يتعلق بمبدأ التمييز في القانون الدولي الإنساني، ومدى قدرة هذه الأنظمة على التفريق بين المدنيين والمقاتلين بشكل دقيق.[2]

كما أن إسناد قرار القتل إلى نظام آلي يطرح أزمة عميقة في مجال المسؤولية الجنائية، إذ يصعب تحديد الجهة المسؤولة عن الفعل: هل هو المبرمج؟ أم المصنع؟ أم المستخدم العسكري؟ أم النظام نفسه؟

---

[1] محمود عبد الهادي، المرجع السابق، ص 88.

[2] عبد الواحد طيب، التنظيم القانوني لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، 2022، ص 19

وقد حذرت العديد من التقارير القانونية والدولية من أن انتشار هذا النوع من الأسلحة قد يؤدي إلى فقدان السيطرة البشرية على استخدام القوة المسلحة، وهو ما قد يفتح المجال أمام تصعيد غير منضبط للنزاعات المسلحة، ويضعف مبادئ الإنسانية في الحروب[1].

يتضح لنا من خلال ما سبق أن المخاطر المباشرة للذكاء الاصطناعي لا تقتصر على مجال واحد، بل تمتد لتشمل فضاءات متعددة تبدأ من الجريمة السيبرانية، مرورا بالأمن القومي، وصولا إلى الأنظمة العسكرية ذاتية التشغيل ويجمع بينها عنصر أساسي يتمثل في القدرة على إحداث ضرر مباشر وفوري في الواقع، سواء بفعل الإنسان الذي يوظف التقنية أو بفعل النظام الذكي ذاته عند مستوى متقدم من الاستقلالية.

وبذلك فإن هذه المخاطر تفرض إعادة التفكير في البنية التقليدية للمسؤولية الجنائية، وفي مدى كفاية النصوص القانونية الحالية لمواجهة صور إجرام لم تعد تعتمد على الفعل البشري وحده، بل على تفاعل معقد بين الإنسان والآلة في بيئة رقمية متسارعة التطور.

[1] تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) حول "أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل"، والتي تحذر من مخاطر فقدان السيطرة البشرية على قرارات القتل وضرورة الإبقاء على "تحكم إنساني ذو معنى" في استخدام القوة. انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، "أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل: الجوانب التقنية والقانونية والإنسانية"، تقرير ودراسات حول القانون الدولي الإنساني والأسلحة الحديثة، جنيف، 2020، انظر: متاح على: https://www.icrc.org/ar/document/autonomous-weapons تاريخ الاطلاع: 2026/05/25.

الفرع الثاني: المخاطر غير المباشرة للذكاء الاصطناعي

تعتبر المخاطر غير المباشرة للذكاء الاصطناعي من أخطر التحديات التي يفرزها التطور التكنولوجي المعاصر، رغم أنها لا تظهر في صورة ضرر فوري أو اعتداء مباشر إلا أن آثارها تمتد بشكل تدريجي وعميق لتطال البنية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للدول[1].

ويقصد بها تلك المخاطر التي لا يكون فيها الذكاء الاصطناعي فاعلا مباشرا في إحداث الضرر، وإنما يؤدي استعماله الواسع أو الاعتماد عليه بشكل مفرط إلى نتائج سلبية غير مباشرة تمس توازنات المجتمع واستقراره، حيث تتميز هذه المخاطر بطبيعتها المركبة إذ تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما أنها غالبا ما تكون تراكمية يصعب ملاحظتها في المدى القصير، لكنها تُحدث تحولات جذرية على المدى المتوسط والبعيد.

أولا: المخاطر الاقتصادية وسوق العمل

يعتبر سوق العمل من أبرز المجالات التي تتجلى فيها المخاطر غير المباشرة للذكاء الاصطناعي، حيث أدى التوسع في استخدام الأتمتة[2] والروبوتات إلى إعادة تشكيل بنية الوظائف التقليدية بشكل جذري[3]. فالكثير من المهام التي كانت تعتمد على العنصر البشري أصبحت قابلة للاستبدال بالأنظمة الذكية، مما يثير مخاوف جدية بشأن مستقبل التشغيل . كما أن احتمال اختفاء أو تقلص عدد كبير من الوظائف التقليدية مقابل ظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات تقنية عالية.

---

[1] معزوز دليلة، والي نادية، "مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 9، العدد 3، 2024، ص 821.

[2] تعني كلمة الاتمتة ذلك المصطلح الذي يشير الى إنتشار التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والآلات المتطورة والمعدات في ناق بيئة عمل ما، بالقدر الذي يمكن أن يلغي دور الإنسان بشكل كلي أو جزئي أنظر :سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي –دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، 2022،ص70.

[3] Erik Brynjolfsson, Andrew McAfee, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, W.W. Norton & Company, New York, 2014, P 234

غير أن هذا التحول لا يحدث بشكل متوازن، إذ يؤدي في كثير من الحالات إلى:[1]

-ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية.

-اتساع الفجوة بين المهارات المطلوبة وسوق العمل.

-تهميش الفئات الأقل تأهيلا رقميا.

ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي لا يحدث ضررا مباشرا، لكنه يسهم في إعادة توزيع القوة الاقتصادية بشكل قد يخلق اختلالات اجتماعية عميقة.

ثانيا: المخاطر المرتبطة بالاعتماد الرقمي والهشاشة التكنولوجية

أدى الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في تسيير الأنظمة الحيوية إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ"الهشاشة الرقمية"، حيث أصبحت المؤسسات والدول تعتمد بشكل كبير على أنظمة ذكية في إدارة البيانات واتخاذ القرار.

هذا الاعتماد المفرط يترتب عنه عدة مخاطر غير مباشرة، منها:[2]

- زيادة قابلية الأنظمة للتعطل الشامل عند حدوث خلل تقني.
- ارتفاع مستوى الاعتماد على مزودي التكنولوجيا.
- ضعف القدرة البشرية على التدخل اليدوي في حالات الطوارئ.
- تراكم البيانات الحساسة في أنظمة قابلة للاختراق أو سوء الاستخدام.

كما أن إدماج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات يعزز ما يعرف بـ"التبعية الرقمية"، حيث تصبح الدول والمؤسسات رهينة لأنظمة تقنية قد لا تكون تحت سيطرتها الكاملة، مما يخلق مخاطر إستراتيجية طويلة المدى.

---

[1]Erik Brynjolfsson, Andrew McAfee, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies،Ibid, p234.

[2] معزوز دليلة، والي نادية، المرجع السابق، ص 824 .

ثالثا: المخاطر الاجتماعية والأخلاقية وتوجيه السلوك

من أعقد المخاطر غير المباشرة كذلك تلك المتعلقة بتأثير الذكاء الاصطناعي على السلوك الإنساني والبنية الاجتماعية، فبفضل قدرته على تحليل البيانات الضخمة، أصبح بالإمكان توجيه المحتوى الرقمي بدقة عالية نحو الأفراد، بما يؤثر على قراراتهم وتوجهاتهم.

ويتجلى ذلك في:[1]

- أنظمة التوصية في شبكات التواصل الاجتماعي.
- الإعلانات الموجهة القائمة على تحليل السلوك.
- خوارزميات التأثير على الرأي العام.

هذه الآليات، رغم أنها لا تحدث ضررا مباشرا، إلا أنها قد تؤدي إلى:

- تضليل إدراكي واسع النطاق.
- التأثير على حرية الاختيار الفردي.
- تعزيز الاستقطاب الاجتماعي والفكري.
- تراجع الخصوصية نتيجة التتبع المستمر للسلوك الرقمي.[2]

ومن ثم فإن الخطر هنا لا يكمن في الفعل المادي، بل في إعادة تشكيل الوعي وتوجيه السلوك الإنساني بطريقة غير مرئية، وهو ما يثير إشكالات أخلاقية وقانونية معقدة[3].

---

[1] MeenakshiNadimpalli, “Artificial Intelligence Risks and Benefits”, International Journal of Innovative Research in Science, Engineering and Technology, Vol.6, Issue 6, June 2017, pp2. 3.

[2] Ibid, p 5.

[3] محمد لعسيري، “مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي”، معهد العربية للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 05 جوان 2023، متاح على الموقع الإلكتروني: https://alarabiainstitute.org/%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%b7%d8%b1-%d9%88%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa-d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a/ تاريخ الاطلاع: 2026/05/26 بتوقيت: 21:34

يتضح لنا من خلال ما سبق أن المخاطر غير المباشرة للذكاء الاصطناعي لا تقل خطورة عن المخاطر المباشرة، رغم أنها لا تظهر في شكل اعتداء فوري أو ملموس، فهي مخاطر زمنية تراكمية تمتد آثارها إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتهدم القيم الأخلاقية والإنسانية ، كما تؤدي إلى إعادة تشكيل أنماط العمل والتفكير والعلاقات داخل المجتمع، وهو ما نراه في الواقع من خلال تأثير وسائل التواصل الاجتماعي مثل تطبيقTikTokعلى الترابط الأخلاقي والإنساني في المجتمعات خاصة منها العربية .

كما تطرح هذه المخاطر تحديا قانونيا حقيقيا يتمثل في صعوبة ضبط آثارها بالنصوص الجنائية التقليدية، التي صممت أساسا لمواجهة أفعال مادية مباشرة، وليس تحولات تدريجية ناتجة عن تفاعل معقد بين الإنسان والتكنولوجيا.

المطلب الثاني: أزمة مبدأ الشرعية الجنائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي

يمثل مبدأ الشرعية الجنائية أحد أهم الضمانات الأساسية في القانون الجنائي إذ يقوم على **قاعدة جوهرية** مفادها "**لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص سابق**"، بما يضمن حماية الأفراد من التعسف ويكرّس مبدأ اليقين القانوني.[1]

غير أن التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي أفرز أنماطا جديدة من السلوكيات الضارة التي لم تكن معروفة وقت وضع العديد من النصوص الجنائية التقليدية، وهو ما جعل هذه الأخيرة تبدو في كثير من الأحيان غير قادرة على الإحاطة بكافة صور الجرائم المستحدثة أو استيعاب خصوصية الأفعال المرتبطة بالأنظمة الذكية.

الفرع الأول: عجز النصوص القانونية التقليدية

يعتبر عجز النصوص القانونية الجنائية التقليدية في مواجهة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من أهم الإشكالات التي يطرحها التحول الرقمي المعاصر، إذ يكشف الواقع العملي عن فجوة متزايدة بين تطور التكنولوجيا من جهة، وبطء القاعدة القانونية وثباتها النسبي من جهة أخرى. فالنصوص الجنائية التقليدية وضعت في سياق تاريخي كان يفترض أن الجريمة فعل بشري مباشر، واضح المعالم، يمكن ضبطه زمانا ومكانا وإسناده إلى فاعل محدد تتوافر لديه الإرادة و الوعي[2].

غير أن الذكاء الاصطناعي أدخل عنصرا جديدا في المعادلة الجنائية يتمثل في "الوسيط الذكي" الذي قد يتصرف باستقلال وظيفي نسبي، ويعيد إنتاج القرار بشكل غير متوقع.

---

[1] عمر خوري، شرح قانون العقوبات– القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر،2007، ص 18...وماهو ملاحظ أن مبدأ الشرعية الجزائية جاء به قانون العقوبات الجزائري من خلال نص المادة الأولى: "لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون".

[2] نوال محجوب، إشكالية المسؤولية القانونية عن تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي، طبعة 5، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د س ن، ص 84.

ويظهر هذا العجز أولا في محدودية البنية التقليدية للتجريم، إذ أن أغلب التشريعات الجنائية تعتمد على نماذج مغلقة للجرائم، مثل السرقة والاحتيال والتزوير وإتلاف الممتلكات غير أن الأفعال المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا تتطابق مع هذه النماذج بشكل مباشر لأنها غالبا أفعال رقمية أو خوارزمية أو بياناتية، مثل التلاعب بالأنظمة، أو إعادة تشكيل المحتوى، أو اتخاذ قرارات آلية تؤدي إلى نتائج ضارة دون تدخل مادي تقليدي .[1]

وهذا ما يجعل تطبيق النصوص القائمة **يتطلب تأويلا واسعا قد يمس بمبدأ الشرعية الجنائية الذي يقتضي التفسير الضيق للنصوص الجزائية**، كما يتجلى العجز بشكل أوضح في **إشكالية الإسناد الجنائي (Imputation)**، وهي من أكثر النقاط تعقيدا في القانون الجنائي المعاصر.

فالنصوص التقليدية تفترض أن الفعل الإجرامي يصدر عن شخص طبيعي تتوافر لديه الإرادة الجنائية (القصد أو الخطأ)، ويمكن نسبة الفعل إليه بصورة مباشرة، لكن في حالة الذكاء الاصطناعي، يصبح الفعل نتيجة تفاعل بين عدة عناصر: خوارزميات، بيان التعليم آلي، تدخل بشري جزئي، وبيئة تشغيل ديناميكية، وقد يصدر عن النظام سلوك غير متوقع حتى من مبرمجه، مما يجعل تحديد "الفاعل الحقيقي" مسألة إشكالية وهنا **يظهر قصور النصوص التقليدية التي لا تستوعب فكرة "تعدد مراكز الإنتاج الإجرامي" أو "توزع الفعل عبر نظام تقني".**[2]

ومن أبرز **مظاهر العجز كذلك عدم ملاءمة المفاهيم الجنائية الكلاسيكية، مثل القصد الجنائي، والنية الإجرامية، والإرادة الحرة فهذه المفاهيم ترتبط بالإنسان ككائن واع قادر على التمييز بين السلوك المشروع وغير المشروع، بينما الذكاء الاصطناعي لا يملك إرادة قانونية مستقلة، بل يعمل وفق نماذج رياضية واحتمالات إحصائية**[3].

---

[1] حنان خضر حسن الحسنات، "المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، عدد خاص، عمان، 2024، ص 35.

[2] يحيى إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 34.

[3] المرجع نفسه، ص 35.

ومع ذلك قد ينتج سلوكا يشبه السلوك الإجرامي من حيث الأثر، دون إمكانية نسبته إلى نية إجرامية بالمعنى التقليدي وهذا يخلق أزمة في تطبيق الركن المعنوي للجريمة.

ويضاف إلى ذلك قصور مبدأ السببية التقليدي في القانون الجنائي حيث يشترط لإسناد الجريمة أن تكون النتيجة الضارة مترتبة بشكل مباشر أو متوقع عن فعل الفاعل غير أن الذكاء الاصطناعي يعتمد على التعلم التكيفي (Machine Learning)، ما قد يؤدي إلى قرارات غير متوقعة حتى من حيث التصميم الأولي للنظام، كما يصبح الربط السببي بين الفعل البشري والنتيجة الإجرامية غير واضح أو غير خطي، وهو ما يضعف فعالية القواعد التقليدية في الإسناد[1].

أيضا يظهر العجز في تعدد الفاعلين وتوزع المسؤولية، وهو من أبرز التحديات الحديثة. ففي بيئة الذكاء الاصطناعي، لا يوجد فاعل واحد بل سلسلة من المتدخلين: مطور الخوارزميات، مزود البيانات، الشركة المالكة للنظام، المستخدم النهائي، وأحيانا النظام ذاته من حيث الأداء الذاتي، هذا التعدد لا يجد له القانون الجنائي التقليدي معالجة دقيقة، لأنه مبني أساسًا على نموذج الفاعل الفرد أو الشريك المحدد، وليس الشبكات التقنية المعقدة[2].

ناهيك عن أن الطبيعة غير المادية للجرائم الذكية تمثل تحديا إضافيا، **إذ أن العديد من الأفعال المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا تترك أثرا ماديا مباشرا يمكن معاينته بسهولة** مثل التلاعب بالمعلومات أو إعادة تشكيل المحتوى الرقمي أو اتخاذ قرارات خوارزمية داخل أنظمة مغلقة، **وهذا يجعل وسائل الإثبات التقليدية غير كافية، ويضعف القدرة على تطبيق النصوص الجنائية القائمة.**

كما أن السرعة الهائلة للتطور التقني تُعد عاملاً حاسمًا في تعميق هذا العجز، إذ أن النصوص القانونية تحتاج إلى وقت طويل نسبيًا للإعداد والتشريع والتعديل، في حين أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتطور بشكل متسارع ومتجدد، مما يؤدي إلى خلق حالات

---

[1] عبد الله أحمد مطر الفلاسي، "المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي"، المجلة القانونية، كلية الحقوق – جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، المجلد 9، العدد 8، 2021، ص 2863.

[2] يحي يحيى إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 34.

إجرامية جديدة قبل أن يتم تنظيمها قانونيا، هذه الفجوة الزمنية تؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ"الفراغ التشريعي المتجدد"، حيث يصبح القانون دائمًا في موقع رد الفعل وليس الفعل.[1]

وعليه فإن هذا العجز لا يعني انهيار المنظومة القانونية التقليدية، بل يكشف حدودها الوظيفية في مواجهة ظاهرة تقنية جديدة ومعقدة. فالقانون الجنائي التقليدي ما زال يحتفظ بفعاليته في مواجهة الجرائم التقليدية، لكنه يحتاج إلى تطوير أدواته المفاهيمية والتفسيرية والتشريعية حتى يتمكن من استيعاب التحولات التي فرضها الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث طبيعة الفعل الإجرامي أو من حيث آليات الإسناد والمسؤولية الجنائية.

الفرع الثاني: حتمية إدراج مقاربة قانونية جديدة لمواجهة الذكاء الاصطناعي

إن تعاظم مظاهر العجز في النصوص الجنائية التقليدية أمام التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي لا يقف عند حدود الكشف عن قصورها، بل يتجاوز ذلك إلى طرح ضرورة ملحّة لإعادة بناء المقاربة القانونية ذاتها.

فالقانون الجنائي بوصفه أداة لضبط السلوك الإنساني وحماية المجتمع، لم يعد قادرا بصيغته التقليدية على استيعاب التحولات العميقة التي أفرزتها الأنظمة الذكية، الأمر الذي يجعل من إدراج تنظيم قانوني جديد للذكاء الاصطناعي ضرورة وليست خيارا تشريعيا.[2]

و تتأسس هذه الحتمية على عدة اعتبارات جوهرية، أولها أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد وسيلة تقنية مساعدة، بل أصبح فاعلًا وظيفيًا داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بما ينتج عنه آثار قانونية مباشرة وغير مباشرة. وهذا التحول من "الأداة" إلى "النظام الفاعل" يفرض على المشرّع إعادة النظر في الأساس الفلسفي للتجريم الذي ظل تاريخيًا مرتبطًا بالفعل البشري وحده.[3]

---

[1] حنان خضر حسن الحسنات، المرجع السابق، ص 37

[2] المرجع نفسه، ص 38.

[3] يحيى إبراهيم دهشان،، المرجع السابق، ص 34

أولا: قصور التفسير القضائي كحل بديل

قد يطرح التفسير القضائي للنصوص الجنائية كآلية لتجاوز الفراغ التشريعي، غير أن هذا الحل يظل محدودًا، **لأن القاضي مقيد بمبدأ الشرعية الجنائية الذي يمنعه من التوسع في التفسير أو القياس في المجال الجنائي.** وبالتالي، فإن أي محاولة لتمديد النصوص القائمة لتشمل أفعال الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى المساس بمبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وهو ما يشكل من الضمانات الدستورية الأساسية.[1]

كما أن الاجتهاد القضائي، رغم أهميته، لا يمكنه إنشاء قواعد عامة ومجردة تنظم هذا المجال المتغير، **بل يظل محصورًا في معالجة حالات فردية، وهو ما لا يكفي لمواجهة ظاهرة تقنية عالمية و متسارعة التطور.**

ثانيا: نحو مسؤولية قانونية متعددة المستويات

من بين أهم ملامح المقاربة القانونية الجديدة الاتجاه نحو تبني نموذج "**المسؤولية المتدرجة أو متعددة الأطراف**"، بحيث لا تُحصر المسؤولية في فاعل واحد، بل تُوزع بين مختلف المتدخلين في دورة حياة النظام الذكي، مثل:

- المطور (Developer)
- المبرمج (Programmer)
- المشغل أو المستخدم (Operator/User)
- الجهة المالكة أو المستفيدة (Owner/Provider)

هذا التصور ينسجم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي بوصفه نظامًا مركبًا، ويتيح توزيعًا أكثر عدالة للمسؤولية الجنائية والمدنية، بدل إلقاء العبء القانوني على طرف واحد بشكل غير دقيق.

[1] يحيى إبراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 35

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل الجوانب التأصيلية الناجمة عن الإستخدام السيء للذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل طبيعته القانونية ومحاولة تحديد مركزه داخل البناء القانوني التقليدي، فقد تم التطرق إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي من زاويتيه الفقهية والتشريعية، مع إبراز خصائصه الأساسية وتعدد استخداماته وأهميته المتزايدة في مختلف المجالات، بما يعكس تطوره من مجرد تقنية مساعدة إلى منظومة ذكية ذات تأثير واسع في الواقع القانوني المعاصر.

كما تناولنا في هذا الفصل مسألة المكانة القانونية للذكاء الاصطناعي من خلال بحث موقعه بين الشخص الطبيعي والمعنوي، ثم مقارنته بالأشياء، بهدف بيان مدى ملاءمة التصنيفات القانونية التقليدية له.

وفي الشق الثاني من هذا الفصل عالجنا العلاقة بين الاستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي ومبدأ الشرعية الجنائية، من خلال إبراز مختلف المخاطر التي قد تنجم عنه سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وما يترتب عنها من تحديات تمس فعالية القواعد الجنائية التقليدية.

وفي نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن هذه النصوص لم تعد قادرة على الإحاطة الكاملة بالصور المستجدة من الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يبرز وجود فراغ تشريعي نسبي، ويؤكد في المقابل ضرورة تطوير المنظومة القانونية عبر تبني مقاربة تشريعية جديدة قادرة على استيعاب خصوصية هذا التطور التكنولوجي وضمان فعالية الحماية الجنائية.

الفصل الثاني

الجوانب التحليلية لتقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

يمثل الانتقال إلى دراسة إشكالية المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي تحولًا من المستوى التأصيلي المفاهيمي إلى المستوى التحليلي التطبيقي، حيث لم يعد النقاش مقتصرًا على تحديد ماهية الذكاء الاصطناعي ومركزه القانوني، بل أصبح مرتبطًا بمدى إمكانية مساءلته جنائيًا عن الأفعال التي قد تصدر عنه أو بوساطته. ويطرح هذا الفصل إشكالات دقيقة تتعلق بحدود الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كفاعل في المجال الجنائي، وبمدى إمكانية إخضاعه لمنطق المسؤولية الجنائية التقليدية القائم على الإرادة والإدراك والإسناد القانوني.

كما تتعمق هذه الإشكالية من خلال تعدد صور تدخل الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجريمة، سواء باعتباره أداة بيد العنصر البشري أو كمنظومة ذات قدرات شبه مستقلة في اتخاذ القرار، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول طبيعة الفعل الإجرامي ذاته، وحدود الركنين المادي والمعنوي في ظل أنظمة ذكية قادرة على التعلم والتكيف، ومن ثم فإن دراسة هذا الفصل تقتضي تحليل الجدل الفقهي والقانوني حول إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي، واستجلاء مدى كفاية النصوص القانونية التقليدية في استيعاب هذه الظاهرة المستجدة، أو الحاجة إلى تطوير منظومة قانونية جديدة أكثر مرونة وملاءمة للتحولات التكنولوجية المعاصرة.

المبحث الأول: الجدل القائم حول تقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الإصطناعي

يثير تدخل الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي إشكالات قانونية غير مسبوقة فرضتها التحولات الرقمية المتسارعة وما نتج عنها من أنظمة قادرة على التعلم التحليل واتخاذ بعض القرارات بدرجات متفاوتة من الاستقلالية الذاتية ، وأمام هذه التطورات أصبح من الضروري إعادة النظر في المفاهيم الفعل الإجرامي والفاعل و المسؤولية الجنائية،خاصة عندما يكون النظام الذكي طرفا في حدوث نتيجة مجرمة، ويزداد هذا الجدل تعقيدا عند البحث في طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجريمة سواء باعتباره مجرد أداة في يد الإنسان ، أو كمنظومة قد تتسم بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرار.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة مختلف الاتجاهات الفقهية التي تناولت إمكانية تجريم الذكاء الاصطناعي **(المطلب الأول)** وتحليل صورة مساهمته في السلوك الإجرامي ، سواء بصورة غير مباشرة عندما يستخدم كوسيلة لتنفيذ الجريمة ، أو في إطار صور أكثر تطورا تطرح فيها فرضية ارتكابه للجريمة بشكل ذاتي، مع ما يترتب عن ذلك من إشكالات تتعلق بتحديد الركنين المادي والمعنوي في كل حالة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: إمكانية تجريم الذكاء الاصطناعي

تشكل مسألة إمكانية تجريم الذكاء الاصطناعي من أكثر المسائل تعقيدا في القانون الجنائي المعاصر ، بالنظر إلى التطور المتزايد لقدرات الأنظمة الذكية في التحليل والتعلم واتخاذ القرار ، وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاهات فقهية متعددة حول إمكانية اعتباره طرفا يمكن أن تنسب إليه الجريمة أو الاكتفاء باعتباره مجرد وسيلة تستخدم من طرف الإنسان وعليه يقتضي الأمر دراسة مختلف التصورات المتعلقة بمركز الذكاء الاصطناعي وحدود مساءلته الجنائية [1].

[1] محمود سلامة ،عبد المنعم الشريف ، المسؤولية الجنائية الإنسانية ، دراسة تأصيلية مقارنة ، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي جامعة نايف للعلوم الأمنية الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي السعودية ، المجلد 03، العدد 01، سنة 2021، ص 145.

وعلى هذا الأساس لابد من التطرق إلى اتجاه عدم مساءلة الذكاء الاصطناعي عن النتائج الإجرامية المحتملة **(الفرع الأول)** ، ثم اعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد وكيل تقني منفذ للسلوك الإجرامي **(الفرع الثاني)** ، وأخيرا إمكانية إلحاق الذكاء الاصطناعي بمركز الفاعل الجنائي المماثل للإنسان **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول :إتجاه عدم مساءلة الذكاء الاصطناعي عن النتائج الإجرامية المحتملة

يقوم هذا الاتجاه على رفض إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره لا يملك المقومات الأساسية التي تقوم عليها المسؤولية الجنائية في المفهوم التقليدي وعلى رأسها الإدراك والإرادة الحرة والقدرة على الاختيار بين السلوك المشروع وغير المشروع فالقانون الجنائي لا يكتفي بمجرد تحقق النتيجة المادية للجريمة، وإنما يشترط وجود شخص تتوافر لديه أهلية قانونية ونفسية تسمح بنسبة الفعل إليه ، وهو ما يثير صعوبة كبيرة عند التعامل مع نظام تقني مهما بلغت درجة تطوره وقدرته على معالجة البيانات [1].

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن الذكاء الاصطناعي رغم امتلاكه قدرات متقدمة في التعلم والتحليل والتنبؤ ، لا يمثل كيانا واعيا بالمعنى القانوني ، وإنما يعمل وفق خوارزميات صممت من طرف الإنسان ، وتستند في نتائجها إلى البيانات التي يتم تزويده بها والهدف الذي يحدد له مسبقا ومن ثم فإن القرارات أو النتائج التي تصدر عنه لا تعبر عن إرادة إجرامية مستقلة، وإنما هي مخرجات تقنية لنظام برمجي [2] .

ويترتب عن ذلك وقوع نتيجة مجرمة بسبب نظام ذكي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام مسؤولية جنائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي ذاته ، وإنما ينبغي البحث عن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي كان له دور في إنشاء النظام أو تشغيله أو مراقبته أو الاستفادة منه .

---

[1] كحول رميساء ، "صعوبات تنفيذ قواعد المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي " مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، المجلد 39 ، العدد 2، ديسمبر 2025 ، ص 268.

[2] يحيى ابراهيم دهشان ، المرجع السابق، ص 83.

فالمسؤولية الجنائية تقوم على أساس الخطأ الشخصي والإرادة الواعية ، وليس على مجرد القدرة التقنية على إنتاج أثر معين [1].

كما يرى هذا الاتجاه أن تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية على الذكاء الاصطناعي يصدم بمبدأ شخصية العقوبة، الذي يقتضي أن توقع الجزاءات على شخص يمكن إدراك طبيعة العقوبة وآثارها فالذكاء الاصطناعي لا يمكنه فهم معنى العقوبة أو الردع أو الإصلاح ، وهي أهداف أساسية في السياسة الجنائية الحديثة ، الأمر الذي يجعل إقرار مسؤوليته الجنائية محل اعتراض .

ويضاف إلى ذلك أن الأفعال الناتجة عن الأنظمة الذكية قد تكون أحيانا نتيجة أخطاء في التصميم ،أو قصور في البيانات المدخلة ، أو عدم كفاية الرقابة البشرية ، وهي عوامل ترتبط بالعنصر البشري المحيط بالنظام أكثر من ارتباطها بالنظام ذاته . لذلك يميل أنصار هذا الاتجاه إلى توزيع المسؤولية بين الأطراف البشرية المتدخلة ، مثل المبرمج أو المصنع أو المستخدم ، بدلا من منح الذكاء الاصطناعي مركز الفاعل الجنائي وقد تناولت الدراسات الحديثة هذه الإشكالية من خلال التأكيد على صعوبة تحديد المسؤول عند إستقلال النظام الذكي في إنتاج النتيجة الإجرامية ، خاصة مع محدودية السيطرة البشرية عليه [2].

بالإضافة أن اعتبار الذكاء الاصطناعي مسئولا جنائيا، قد يؤدي إلى إضعاف الوظيفة الوقائية للقانون الجنائي ، لان العقوبة تهدف إلى منع السلوك الإجرامي مستقبلا وتقويم سلوك الفاعل ، بينما لا يملك النظام الذكي شعورا بالمسؤولية أو القدرة على تعديل سلوكه بناء على الجزاء الجنائي بالمعنى الإنساني وبالتالي فإن تحميله المسؤولية قد يصبح مجرد إسناد شكلي لا يحقق الغاية من التجريم والعقاب ، وعليه فإن هذا الاتجاه يرى أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره مجرما بالمعنى القانوني لان تحقق النتيجة الإجرامية بواسطة نظام ذكي لا يكفي وحده لإثبات وجود فاعل جنائي مستقل وإنما يجب البحث عن الإرادة البشرية التي تقف خلف تشغيله أو تطويره أو استغلاله ،بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للمسؤولية الجنائية .

---

[1] بومعزة مروة ، "المسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي " مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية المجلد 11، العدد 1، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر ، 2026، ص 550.

[2] المرجع نفسه ، ص 551.

الفرع الثاني : اعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد وكيل تقني منفذ للسلوك الإجرامي

يقوم هذا الاتجاه على فكرة أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي ، مهما بلغت درجة تطوره لا يعد فاعلا جنائيا مستقلا ،وإنما يمثل أداة تقنية متقدمة أو وسيطا تنفيذيا يعمل ضمن إطار الأهداف التي يحددها الإنسان . ووفق هذا التصور ، فإن النظام الذكي لا يمتلك إرادة قانونية مستقلة ولا قصدا إجراميا يمكن أن يُنسب إليه ، وإنما يقوم بتنفيذ عمليات ومعالجة بيانات وفق الخوارزميات والتعليمات التي صمم على أساسها . لذلك فإن وقوع فعل مجرم باستخدام الذكاء الاصطناعي لا يؤدي إلى مساءلته بذاته ، بل يستوجب البحث عن الشخص الذي استخدامه أو وجهه أو ساهم في تصميمه و تشغيله [1].

ويستند هذا الاتجاه إلى أن المسؤولية الجنائية في الأنظمة القانونية الحديثة تقوم على مبدأ شخصية المسؤولية ، أي ضرورة وجود شخص محدد يمكن إسناد الفعل إليه وتوافر الإدراك والإرادة لديه ، فالركن المادي للجريمة ، المتمثل في السلوك والنتيجة والعلاقة السببية ، لا يكفي وحده لقيام المسؤولية ، بل يجب أن يقترن بركن معنوي يتمثل في القصد أو الخطأ، وبما أن الذكاء الاصطناعي لا يملك وعيا حقيقيا أو قدرة على تكوين نية إجرامية فإن تحميله المسؤولية الجنائية يتعارض مع الأسس التقليدية للقانون الجنائي [2].

كما يمتد هذا الاتجاه إلى حالات الأخطاء الناتجة عن الأنظمة الذكية ، إذ يرى أنصار هذا الرأي أن الخطأ لا ينسب إلى النظام نفسه ، وإنما إلى دائرة الأشخاص المرتبطين به ، مثل المصمم أو المبرمج أو الشركة المنتجة أو المستخدم ، بحسب طبيعة الخطأ ومدى إمكانية توقعه أو منعه فإذا كان الضرر ناتجا عن خلل في البرمجة أو قصور في إجراءات السلامة ، فإن البحث ينصرف إلى تحديد المسؤول البشري الذي أخل بواجباته القانونية أو المهنية [3].

---

[1] ادلبي عمر محمد منيب ، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة قطر،الدوحة ، 2023، ص76.

[2] يحيى إبراهيم دهشان ، المرجع السابق ، ص 39.

[3] Mireille Hildebrandt, “Legal Personhood for AI ?”, in Law for Computer Scientists and Other Folk, Oxford University Press, 2020, p 240.

ويعتمد هذا التصور كذلك على فكرة " الوكيل التقني " ، حيث ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره نظاما يقوم بوظيفة مشابهة للوسيط والأداة ، لكنة يتميز بقدرات حسابية متقدمة فهو لا يملك استقلالية قانونية ، وإنما استقلالية تقنية فقط ، بمعنى انه قد ينتج نتائج غير متوقعة بسبب طبيعة الخوارزميات أو البيانات ، دون أن يعني ذلك امتلاكه أرادة مستقلة.

فالتعلم الآلي مثلا لا يمثل وعيا أو قصدا ، بل هو قدرة تقنية على تحسين النتائج بناء على البيانات المتاحة [1]

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا النظام أنه قد يؤدي إلى ظهور صعوبة عملية في تحديد المسؤول عندما يكون النظام الذكي قد اتخذ قرارا لم يكن متوقعا من المصمم أو المستخدم إذ قد تتوزع العلاقة السببية بين عدة أطراف بشرية ، مما يجعل تحديد المسؤولية أمرا معقدا ومع ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن الحل لا يكون بمنح الذكاء الاصطناعي شخصية جنائية ، وإنما بتطوير قواعد المسؤولية المتعلقة بالتصميم و الرقابة والاستخدام .

وعليه فإن اعتبار الذكاء الاصطناعي وكيلا تقنيا منفذا للسلوك الإجرامي ينسجم مع المبادئ الأساسية للقانون الجنائي ، لأنه يحافظ على مركز الإنسان باعتباره محور المسؤولية ، فالذكاء الاصطناعي قد يكون سببا في حدوث النتيجة الإجرامية أو وسيلة ساعدت على وقعها ، لكنه لا يمثل في ذاته صاحب إرادة إجرامية مستقلة ، مما يجعل مساءلة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المرتبطين به هي الطريق الأقرب إلى المنطق القانوني التقليدي وتؤكد العديد من الدراسات القانونية الحديثة أن الاتجاه الغالب لا يزال يميل إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة وليس شخصا قانونيا مستقلا ، وأن المسؤولية تبحث أساسا لدى المستخدم أو المبرمج أو الجهة التي طورت النظام .

[1]Mireille Hildebrandt, “Legal Personhood for AI , in Law for Computer Scientists and Other Folk ،Ibid،p241.

الفرع الثالث : إمكانية إلحاق الذكاء الاصطناعي بمركز الفاعل الجنائي المماثل للإنسان

يمثل الاتجاه القائل بإمكانية إلحاق الذكاء الاصطناعي بمركز الفاعل الجنائي أحد أكثر الاتجاهات إثارة للجدل في الفقه القانوني المعاصر ، حيث ينطلق من فكرة أن التطور المتسارع في قدرات الأنظمة الذكية أدى إلى تجاوز دورها التقليدي كأداة تقنية بسيطة لتصبح قادرة على تحليل المعطيات ، التعلم من التجارب السابقة ، واتخاذ القرارات قد لا تكون متوقعة بشكل كامل من قبل الإنسان الذي قام بتصميمها أو تشغيلها وبناء على ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاستقلالية الوظيفية التي أصبحت تتمتع بها بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي قد نبرر إعادة النظر في مركزها القانوني ، وإمكانية اعتبارها طرفا يمكن أن يتحمل قدرا من المسؤولية عن الأفعال التي تصدر عنه[1].

ويقوم هذا التصور على أن المسؤولية الجنائية لم تعد بالضرورة مرتبطة فقط بالطبيعة البشرية للفاعل ، وإنما ترتبط كذلك بمدى القدرة على القيام بسلوك مستقل وإحداث أثر قانوني معين فإذا كان النظام الذكي قادرا على اختيار أحد البدائل المتاحة ، وتقييم المعلومات ، واتخاذ قرار يؤدي إلى نتيجة مجرمة ، فإن ذلك يثير التساؤل حول مدى إمكانية اعتباره فاعلا جنائيا من نوع خاص فبعض الفقه يرى أن معيار المسؤولية ينبغي أن ينتقل من فكرة "الإنسانية " إلى فكرة " القدرة على الفعل المؤثر" ، أي أن العبرة تكون بوجود نظام قادر على إنتاج سلوك يمكن تقييمه قانونيا [2]

ويستند هذا الاتجاه إلى التطور الذي عرفته فكرة الشخص المعنوي في القانون ، إذ لم تعد الشخصية القانونية مقصورة على الإنسان الطبيعي ، وإنما امتدت إلى كيانات اعتبارية كالشركات والمؤسسات التي يمنحها القانون أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات رغم

---

[1] محمود عبد الغني فريد جاد المولى، الاتجاهات الحديثة في المسؤولية الجنائية للكيانات التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية تصدر عن كلية الحقوق جامعة المنوفية ، العدد 53، الجزء3، 2021، ص 593.

[2] سهام دربال ، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي ، مجلة الاجتهاد القضائي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، المجلد 14 ، العدد 29 ، 2022 ، ص 459.

عدم وجود إرادة بشرية واحدة مستقلة في داخلها، ومن ثم يذهب بعض الباحثين إلى أن منح الذكاء الاصطناعي مركزا قانونيا خاصا،ولو بصورة محدودة، قد يكون وسيلة لمعالجة إشكالية الفراغ الناتج عن الأفعال التي تقوم بها هذه الأنظمة ذات استقلالية عالية [1].

ويركز هذا الاتجاه على مفهوم "الاستقلالية التقنية" باعتباره عنصرا مهما في تقييم إمكانية إسناد المسؤولية ، فكلما ابتعد النظام الذكي عن التنفيذ الآلي للأوامر المباشرة وأصبح قادرا على تعديل سلوكه بناء على البيانات و التجارب السابقة ، ظهرت صعوبة أكبر في رد النتائج إلى شخص بشري محدد [2] ، ففي بعض التطبيقات المتقدمة قد يكون من الصعب تحديد ما إذ كان الخطأ يعود إلى المصمم أو المستخدم أو إلى طريقة تعلم النظام نفسه ، وهو ما يدفع بعض الفقه إلى البحث عن حلول قانونية جديدة تتجاوز النموذج التقليدي للمسؤولية [3]

ومن زاوية الركن المادي للجريمة يرى أنصار هذا الاتجاه أن الذكاء الاصطناعي قد تتوافر لديه صورة قريبة من السلوك الإجرامي ، باعتباره يقوم بفعل إيجابي أو سلبي يؤدي إلى نتيجة يعاقب عليها القانون.

فالنظام الذكي قد يتخذ قرارا معينا ، أو يمتنع عن اتخاذ إجراء كان يجب القيام به مما يؤدي إلى حدوث ضرر أو اعتداء على مصلحة يحميها القانون [4]. وبالتالي فإن عنصر السلوك والنتيجة والعلاقة السببية قد يكون من الممكن إثباتها من الناحية الواقعية .

---

[1] المرجع نفسه ، ص 460.

[2] محمود عبد الغني ، فريد جاد المولى ، المرجع السابق ، ص 594 .

[3] مروة بومعزة ، المرجع السابق ، ص 553.

[4] حمدي أحمد سعد أحمد، الكبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي : التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي ، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الرابع ، كلية الشريعة والقانون – طنطا ن مصر 2021، ص 257.

أما بالنسبة للركن المعنوي وهو أكثر العناصر إثارة للصعوبة ، فإن هذا الاتجاه لا يعتبر أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قصدا إجراميا بالمعنى الإنساني ، وإنما يحاول إعادة تفسير فكرة القصد بما يتناسب مع طبيعة الأنظمة الذكية [1] ، إذ يرى بعض الفقه إمكانية البحث عن " قصد وظيفي " أو " إرادة اصطناعية " تقوم على قدرة النظام على اختيار السلوك بناء على أهداف محددة وبرمجيات قائمة على التعلم ، وليس على الوعي النفسي الموجود لدى الإنسان [2].

غير أن هذا الاتجاه يواجه انتقادات عديدة أهمها أن القانون الجنائي التقليدي يقوم على مفاهيم مرتبطة بالوعي و الإدراك و القدرة على فهم طبيعة الفعل وآثاره ، وهي عناصر لا يمكن إثباتها لدى الآلة مهما بلغت درجة تطورها كما أن العقوبة الجنائية تهدف إلى الردع و الإصلاح ، وهي أهداف يصعب تطبيقها على نظام تقني لا يشعر باللوم ولا يتأثر بالجزاء كما يتأثر الإنسان [3].

وعليه فإن الاتجاه المؤيد لإلحاق الذكاء الاصطناعي بمركز الفاعل الجنائي يمثل محاولة لإعادة بناء النظرية الجنائية بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي ، من خلال الانتقال من التصور التقليدي القائم على الفاعل البشري فقط إلى تصور أكثر مرونة يأخذ بعين الاعتبار ظهور كيانات تقنية قادرة على التأثير واتخاذ القرار ، إلا أن تطبيق هذا التصور يبقى مرتبطا بمدى قدرة التشريعات على تحديد حدود هذه المسؤولية وضمان عدم تحولها إلى وسيلة للهروب من مسؤولية الأشخاص الطبيعيين القائمين على تطوير أو استخدام هذه الأنظمة .

---

[1] حمدي أحمد سعد أحمد ، المرجع السابق ،ص 258.

[2] بزة عبد القادر ، باخويا إدريس ، التكييف القانوني للجرائم المرتكبة من قبل كيانات الذكاء الاصطناعي ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي– الاغواط ، الجزائر المجلد 10 العدد 2 ، 2024 ، ص 39–40.

[3] حمدي أحمد سعد أحمد ، المرجع السابق ، ص 259.

المطلب الثاني : مدى ارتكاب الذكاء الاصطناعي للجريمة

تثير مسالة مدى إمكانية إسناد الجريمة إلى الذكاء الاصطناعي إشكالية جوهرية في القانون الجنائي المعاصر تتمثل في تحديد ما إذا كان هذا الكيان التقني يمكن أن يكون فاعلا للجريمة أو مجرد عنصر مساعد في تحقيقها ويزداد هذا الإشكال تعقيدا مع تطور الأنظمة الذكية التي أصبحت قادرة على التعلم و التكييف واتخاذ القرارات قد تقضي إلى نتائج ضارة دون تدخل مباشر ومسبق من الإنسان ومن ثم تباينت الاتجاهات الفقهية بين من يربط المسؤولية دائما بالعنصر البشري ، ومن يحاول توسيع مفهوم الفاعل يشمل الأنظمة الذكية في حالات محددة [1].

وفي هذا السياق نتناول في **(الفرع الأول)**اتجاه عدم مساءلة الذكاء الاصطناعي عن النتائج الإجرامية المحتملة باعتباره مجرد نظام تقني يخلو من الإرادة الجنائية ، ثم نتطرق في **(الفرع الثاني)** اتجاه اعتباره مجرد وكيل تقني منفذ للسلوك الإجرامي يخضع لتوجيه الإنسان ويعكس مسؤوليته، وفي **(الفرع الثالث)** نتناول الاتجاه القائل بإمكانية إلحاق الذكاء الاصطناعي بمركز الفاعل الجنائي المماثل للإنسان في ظل ما قد يتمتع به من قدرات متقدمة على التعلم والاستقلالية و اتخاذ القرار .

الفرع الاول: الجرائم الغير مباشرة للذكاء الاصطناعي

يرى غالبية الفقه التقليدي أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون فاعلا للجريمة في هذه الحالة ، بل يمثل مجرد وسيلة تقنية متطورة يستعملها الإنسان لتحقيق غرض إجرامي أو غير مشروع ، فالنظام الذكي هنا لا يملك إرادة جنائية مستقلة ، وإنما يعمل ضمن حدود البرمجة والتعليمات التي تم إدخالها إليه ، أو وفق البيانات التي يزود بها أثناء التشغيل .

---

[1] احمد السيد عبد الرزاق بطور ، مدى مسؤولية الروبوت الطبي جنائيا كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية تأصيلية) ، المجلة القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، مصر ، 0758-2537 ISSN ص 206.

أولا: الركن المادي

يتأسس الاتجاه الغالب في الفقه الجنائي التقليدي على أن الذكاء الاصطناعي في حالة استعماله كوسيلة لإرتكاب الجريمة لا يعد فاعلا مستقلا ، وإنما مجرد أداة تقنية متقدمة يوظفها الإنسان لتحقيق غرض غير مشروع ، وبناء على ذلك فإن السلوك الإجرامي لا ينسب إلى النظام الذكي في حد ذاته ، وإنما ينسب إلى الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي قام بتوجيهه أو استغلاله أو التحكم في وظائفه [1] .

وفي هذا الإطار يتجسد الركن المادي للجريمة من خلال:

أ- **النشاط الإجرامي:**وهو السلوك الإيجابي أو السلبي الذي يقوم به الإنسان عبر الوسيط التقني ، مثل إدخال أوامر غير شرعية ،أو توظيف الخوارزميات في تنفيذ عمليات إحتيالية أو اختراق بيانات أو معالجة معلومات بطريقة غير قانونية ، أو حتى استخدام النظام في تسهيل ارتكاب الجريمة أو إخفاء آثارها ، وعليه فإن الذكاء الاصطناعي لا يساهم قانونا في تكوين الفعل الإجرامي ، بل ينظر إليه كعنصر مادي محايد داخل البنية التنفيذية للجريمة ، شأنه في ذلك شأن أي وسيلة تقنية أخرى كالحاسوب أو البرامج المعلوماتية التقليدية [2].

ب-**العلاقة السببية:** في هذه الحالة ترد بالكامل إلى الفاعل البشري ، إذ أن النتيجة الإجرامية لا تحقق إلا بفعل إرادي صادر عنه ، سواء كان هذا الفعل مباشرا أو عبر توجيه النظام الذكي للقيام بسلوك معين . ومن ثم فإن استقلالية الذكاء الاصطناعي التقنية لا تغير

[1] بوعطية محمد ، علي زعرور ، عبد السلام ، جرائم الذكاء الاصطناعي ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور –الجلفة ، الجزائر ، العدد 2 ، 2025 ، ص 539 وما بعدها .

[2] عبد الوهاب ، شادي ، الغيطاني ، ابراهيم يحيى ، سارة ، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي ، في السنوات العشر القادمة ، تقرير المستقبل ، محلق يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة العدد27 ،ابو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2018 ، ص 6.

من طبيعته القانونية كوسيلة تنفيذ ، مادام أنه يعمل ضمن إطار البرمجة أو التوجيه أو الإعداد البشري السابق [1] .

ثانيا:الركن المعنوي

أما من حيث الركن المعنوي فإن هذا الاتجاه يقرر بشكل واضح أن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يكون محلا للقصد الجنائي أو الخطأ غير العمدي ، وذلك لافتقاره إلى الإدراك و الوعي و الإرادة الحرة ، وهي العناصر الجوهرية التي يقوم عليها الركن المعنوي في القانون الجنائي [2].

وبالتالي فإن القصد الجنائي سواء كان قصدا عاما أم خاصا ، يظل حكرا على الشخص البشري الذي يستخدم النظام ، لأنه وحده القادر على إستيعاب طبيعة الفعل البشري غير المشروع وتوقع نتائجه وتوجيه إرادته نحو تحقيقه أو قبول حدوثه كما أن الخطأ غير العمدي لا يمكن نسبته إلى الذكاء الاصطناعي ، لأن الخطأ يفترض وجود واجب قانوني بالإدراك والحذر واليقظة ، وهي عناصر لا تتوافر في النظام التقني [3].

وبناء على ذلك فأن المسؤولية الجنائية في هذا السياق تقوم بالكامل على العنصر البشري سواء بصفته فاعلا أصليا أو شريكا أو محرضا ، وفقا لدرجة تدخله في استخدام النظام أو توجيهه أما الذكاء الاصطناعي فيبقى خارج نطاق الإسناد الجنائي ، ويعامل لدرجه تدخله باعتباره مجرد أداة تنفيذ مادية لا تحمل أي مسؤولية قانونية .

---

[1] عبد الوهاب ، شادي الغيطاني ،ابراهيم ، يحيى ،سارة ، المرجع السابق ،ص10.

[2] بزة ، عبد القادر ، إدريس، المرجع السابق، ص 42.

[3] سهام دربال ، المرجع السابق ، ص 463.

الفرع الثاني: الجرائم الذاتية للذكاء الاصطناعي (الجرائم المباشرة)

يعتبر تصور "الجرائم الذاتية للذكاء الاصطناعي" من أكثر الإشكالات حداثة في القانون الجنائي، حيث ينطلق من فرضية مفادها أن بعض الأنظمة الذكية المتقدمة قد لا تظل مجرد أدوات تنفيذية بيد الإنسان، بل قد تتجاوز ذلك إلى مستوى من الاستقلال الوظيفي يجعلها قادرة على إنتاج قرارات وسلوكيات غير متوقعة تؤدي إلى نتائج مجرّمة وقد أثارت هذه الفكرة نقاشًا واسعًا في الفقه المعاصر حول مدى إمكانية إسناد الفعل الإجرامي إلى نظام غير بشري، في ظل غياب الشخص الطبيعي المباشر عند وقوع الضرر، وهو ما يعيد طرح مفهومي الفاعل والإسناد الجنائي في ضوء التحول الرقمي.[1]

وفي هذا السياق يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التطور التقني، خاصة في مجالات التعلم العميق والأنظمة ذاتية التشغيل، قد منح الذكاء الاصطناعي قدرة على "اتخاذ القرار" بناءً على تحليل البيانات والتجربة السابقة، دون تدخل بشري مباشر في كل مرحلة من مراحل التنفيذ. [2]

وهذا ما يجعل بعض الأفعال الصادرة عنه تبدو، من الناحية الواقعية، وكأنها نتاج "سلوك مستقل"، رغم أن جذورها التقنية تعود إلى البرمجة الأصلية والتصميم الخوارزمي الذي وضعه الإنسان.

أولا: الركن المادي

في الجرائم الذاتية للذكاء الاصطناعي يتخذ الركن المادي صورة غير مألوفة مقارنة بالقانون الجنائي التقليدي، إذ يُنسب السلوك الظاهر إلى النظام الذكي نفسه، وليس إلى تدخل بشري مباشر وقت ارتكاب الفعل. ويتجسد هذا السلوك في قيام النظام بتنفيذ عمليات

---

[1] بنجامين ميديا؛ الصباغ أيهم، حرب الطائرات بدون طيار : القتل بالتحكم عن بعد، دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2014، ص 37.

[2] معتز حمد الله أبو سويلم، المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص 28.

تقنية أو رقمية أو مادية تؤدي إلى نتيجة ضارة، مثل اتخاذ قرارات آلية في أنظمة حساسة أو تنفيذ إجراءات غير متوقعة داخل بيئات رقمية مترابطة، أو التفاعل مع محيطه بشكل ينتج عنه ضرر للأشخاص أو الأموال أو البيانات.[1]

غير أن الإشكال الجوهري هنا يتمثل في مسألة "مصدر السلوك": هل هو فعل مستقل تمامًا، أم أنه مجرد امتداد متطور لسلسلة من الأوامر البشرية السابقة؟ فحتى في الأنظمة المتقدمة، يبقى السلوك النهائي مرتبطًا بالبنية البرمجية الأصلية، وبالبيانات التي تم تدريب النظام عليها، وبالضوابط التقنية المدمجة فيه ومع ذلك فإن صعوبة التنبؤ بالنتائج في بعض الحالات تخلق ما يشبه "الانفصال الظاهري" بين الفعل ومرجعه البشري، وهو ما دفع بعض الدراسات الحديثة إلى الحديث عن "الفاعلية التشغيلية" للأنظمة الذكية كبديل وصفي للسلوك الإجرامي[2].

كما أن **العلاقة السببية** في هذا النوع من الجرائم تصبح أكثر تعقيدًا، إذ يصعب أحيانًا تحديد سلسلة السبب والنتيجة بشكل مباشر، خاصة في الأنظمة المعتمدة على التعلم الذاتي، حيث تتغير طريقة اتخاذ القرار مع مرور الوقت. **وهذا ما يثير إشكالية قانونية تتعلق بمدى كفاية المفاهيم التقليدية للركن المادي في استيعاب هذا النوع من السلوكيات التقنية المستقلة ظاهريًا.**

ثانيا: الركن المعنوي

أما الركن المعنوي فإنه يمثل جوهر الإشكال في الجرائم الذاتية للذكاء الاصطناعي لأن هذا الركن يفترض وجود إرادة واعية وقصد جنائي أو خطأ يمكن نسبته إلى الفاعل **غير أن الذكاء الاصطناعي، وفق التصور القانوني التقليدي، لا يمتلك إدراكا أو وعيا أو نية مما يجعل إسناد القصد إليه أمرًا غير ممكن من الناحية المبدئية.**[3]

---

[1] معتز حمد الله أبو سويلم، المرجع السابق، ص 29.

[2] إدلبي عمر محمد منيب، المرجع السابق، ص 83.

[3] المرجع نفسه، ص 86.

ومع ذلك ظهرت محاولات فقهية حديثة لإعادة تفسير هذا الركن بما يتناسب مع طبيعة الأنظمة الذكية، من خلال مفاهيم بديلة مثل "الاستقلال الوظيفي" أو "القرار الخوارزمي"، والتي تفترض أن النظام قد يتصرف وفق أهداف مبرمجة مسبقًا لكنه يختار الوسائل التنفيذية بشكل غير متوقع. وهذا الطرح يسعى إلى الاقتراب من فكرة وجود "شبه إرادة تقنية"، دون أن يصل إلى الاعتراف بوجود وعي حقيقي لدى الآلة.[1]

لكن الاتجاه الغالب في الفقه الجنائي يرفض هذا التوجه، ويؤكد أن القصد الجنائي يظل مرتبطًا حصريًا بالإنسان، لأنه وحده القادر على الإدراك والتمييز بين المشروع وغير المشروع، وعلى استيعاب القيمة الاجتماعية للفعل كما أن ما يبدو وكأنه "نية" لدى الذكاء الاصطناعي ليس إلا نتيجة معالجة بيانات وخوارزميات حسابية، وليس تعبيرًا عن إرادة قانونية، وقد خلصت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الإشكال الحقيقي لا يكمن في وجود قصد لدى الآلة، بل في صعوبة تحديد المسؤول البشري داخل سلسلة معقدة من التصميم والتشغيل والتعلم، مما يجعل النقاش يتجه أكثر نحو تطوير نماذج للمسؤولية غير المباشرة بدلًا من إسناد المسؤولية الذاتية للأنظمة الذكية. [2]

مما سبق ذكره يتضح لنا أن فكرة الجرائم الذاتية للذكاء الاصطناعي تظل محل جدل فقهي عميق، إذ تتراوح بين فكرتين ، فكرة إعتبار أن النظام الذكي فاعلًا مستقلًا من حيث النتائج، وبين اتجاه يرفض ذلك لغياب الركن المعنوي.

ومع ذلك، فإن هذا النقاش يعكس أزمة حقيقية في القانون الجنائي التقليدي أمام التطور التكنولوجي، أكثر مما يعكس تحولًا فعليًا في مركز المسؤولية الجنائية.

---

[1] عبد الله أحمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، كلية الحقوق – فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، المجلد 9، العدد 8، 2021، ص 2863.

[2] المرجع نفسه، ص 86.

المبحث الثاني: إشكالية تقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي بين تعدد الأطراف والنصوص القانونية

أدى التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز تحديات قانونية جديدة تتعلق بمدى إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية الجنائية التقليدية على الأفعال الناتجة عن الأنظمة الذكية. فظهور أنظمة قادرة على التحليل والتعلم واتخاذ بعض القرارات المستقلة أثار إشكالية تحديد الشخص أو الجهة التي يمكن إسناد الفعل الإجرامي إليها.[1]

ويطرح ذلك ضرورة البحث في أطراف المسؤولية الجنائية المحتملة، سواء تعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي ذاته أو بالعناصر البشرية المتدخلة في تطويره أو استخدامه**(المطلب الأول)** كما يقتضي الأمر دراسة مدى كفاية النصوص القانونية الحالية وقدرتها على استيعاب هذه الجرائم المستحدثة، ومدى الحاجة إلى وضع تنظيم قانوني خاص يتلاءم مع طبيعة هذه التقنية **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: أطراف المسؤولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي

تثير مسألة تحديد أطراف المسؤولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي إشكالية قانونية دقيقة، بسبب تعدد المتدخلين في إنشاء النظام الذكي وتشغيله واستعماله. ويطرح ذلك التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي طرفًا يمكن إسناد الفعل الإجرامي إليه، أم أن المسؤولية تبقى مرتبطة بالعناصر البشرية المتحكمة فيه.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى مدى إمكانية إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي **(الفرع الأول)**، ثم بيان مسؤولية العنصر البشري المرتبط باستخدام هذه **(الفرع الثاني)**.

[1] سلامة صفات، أبو قورة خليل، تحديات عصر الروبوتات وأخلاقياته، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 196، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014، ص39.

الفرع الأول: مدى إمكانية إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي

إن مسألة إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي من أكثر الإشكالات تعقيدًا في القانون الجنائي المعاصر، وذلك بسبب التحول النوعي الذي عرفته الأنظمة الذكية من مجرد أدوات تنفيذية بسيطة إلى أنظمة قادرة على التعلم الذاتي واتخاذ قرارات شبه مستقلة هذا التطور أثار تساؤل جوهريا حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار الذكاء الاصطناعي فاعلًا جنائيًا بالمعنى القانوني، أم أنه يظل مجرد كيان تقني محايد لا يملك أهلية الإسناد الجنائي.

أولا: الاتجاه الرافض لإسناد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

يرى الاتجاه التقليدي الغالب في الفقه الجنائي أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره شخصًا قانونيًا، وبالتالي لا يمكن إسناد المسؤولية الجنائية إليه. ويستند هذا الرأي إلى مجموعة من الحجج الجوهرية، أهمها أن المسؤولية الجنائية تفترض توافر الإرادة والإدراك والتمييز بين الفعل المشروع وغير المشروع[1] ، وهي عناصر لا تتوافر في الأنظمة الذكية مهما بلغت درجة تطورها.

فمن الناحية القانونية يقوم الركن المعنوي للجريمة على القصد الجنائي أو الخطأ، وهما يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالوعي الإنساني، في حين أن الذكاء الاصطناعي يعمل وفق خوارزميات رياضية ومعالجة بيانات دون أي وعي ذاتي أو إدراك أخلاقي أو قانوني وبالتالي فإن ما يبدو كـ"قرار" صادر عن النظام هو في الحقيقة نتيجة معالجة تقنية معقدة لا تعكس نية مستقلة.[2]

كما يؤكد هذا الاتجاه أن منح الذكاء الاصطناعي صفة الفاعل الجنائي سيؤدي إلى تفكيك أحد أهم مبادئ القانون الجنائي، وهو مبدأ شخصية المسؤولية، الذي يقتضي أن يكون الفاعل إنسانًا طبيعيًا أو معنويًا يمكن مساءلته وإخضاعه للعقوبة. وبما أن العقوبات

[1] يحيى ابراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 42.

تهدف إلى الردع والإصلاح، فإن تطبيقها على نظام تقني يفتقر للإحساس بالجزاء يصبح أمرًا غير ذي جدوى قانونية.[1]

ثانيا: الاتجاه المؤيد لإمكانية إسناد المسؤولية في حالات محدودة

في المقابل ظهر اتجاه فقهي حديث يدعو إلى إعادة النظر في فكرة الإسناد الجنائي خاصة مع تطور الأنظمة ذاتية التشغيل التي قد تتخذ قرارات غير متوقعة حتى من قبل مصمميها. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الوظيفي تجعلها تنتج أفعالًا معقدة يصعب إرجاعها مباشرة إلى الإنسان في كل الحالات.[2]

وانطلاقا من ذلك يطرح بعض الباحثين فكرة "المسؤولية الوظيفية" أو "الشخصية القانونية المحدودة"، بحيث يمكن منح الذكاء الاصطناعي مركزًا قانونيًا خاصًا يسمح بإسناد بعض النتائج إليه، ليس باعتباره إنسانًا، بل باعتباره كيانًا تقنيًا مستقلًا نسبيًا. وقد تمت الإشارة في بعض الدراسات المقارنة إلى إمكانية تطوير نموذج "الشخصية الإلكترونية" كحل لسد فجوة المسؤولية الناتجة عن الأنظمة المستقلة.[3]

غير أن هذا الاتجاه لا يذهب إلى حد المساواة بين الذكاء الاصطناعي والإنسان، بل يقترح نموذجًا وسيطًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وضمان عدم الإفلات من المسؤولية، خاصة في الحالات التي يصعب فيها تحديد الفاعل البشري المباشر.

---

[1] بن عودةحسن مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022، ص 198.

[2] المرجع نفسه، ص 199 ،200.

[3] العوضي محمد، مسؤولية المنتج عن المنتجات الصناعية، مجلة القانون المدني، الجزء الأول، المركز الغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، 2014، ص 26.

ثالثا: الاتجاه الغالب

يميل جانب كبير من الفقه المعاصر إلى موقف وسطي مفاده أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره فاعلا جنائيا مستقلا في الوقت الراهن، لكنه في الوقت ذاته لم يعد مجرد أداة بسيطة، بل أصبح عنصرا معقدا داخل سلسلة إنتاج الفعل الإجرامي ولذلك فإن الإسناد الجنائي يجب أن يظل موجهًا أساسًا إلى الإنسان، مع تطوير أدوات قانونية جديدة تسمح بتتبع المسؤولية عبر سلسلة الأطراف المتدخلة (المبرمج، المصمم، المستخدم، والمشغل)[1].

يتبين مما سبق أن إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي لا يزال محل رفض في غالبية الأنظمة القانونية التقليدية، بسبب غياب الركن المعنوي والشخصية القانونية. ومع ذلك، فإن التطور المتسارع للأنظمة الذكية يفرض إعادة التفكير في آليات الإسناد الجنائي، ليس بالضرورة بمنح الذكاء الاصطناعي صفة الفاعل، ولكن بتطوير نماذج قانونية مرنة تضمن عدم إفلات الأضرار الناجمة عنه من المساءلة.

الفرع الثاني: مسؤولية العنصر البشري عن الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

رغم التطور المتسارع الذي تعرفه أنظمة الذكاء الاصطناعي، وما قد يظهر فيها من قدرات على التعلم والتكيف واتخاذ القرار، فإن أغلب الاتجاهات القانونية والفقهية المستقرة تتفق على أن المسؤولية الجنائية عن الأفعال المرتبطة بهذه الأنظمة تظل في جوهرها مسؤولية بشرية. فالقانون الجنائي يقوم أساسًا على مبدأ "شخصية المسؤولية"، الذي يقتضي إسناد الجريمة إلى شخص طبيعي أو معنوي تتوافر فيه الإرادة والإدراك، وهو ما يجعل الإنسان محورا رئيسيا في كل صور الجرائم التي تُرتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي أو بسببه. [2]

---

[1] يحيى ابراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 45.

[2] وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد السادس والتسعون، أكتوبر 2021، ص 131.

وفي هذا الإطار لا ينظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره فاعلًا مستقلًا، وإنما كعنصر داخل سلسلة تقنية معقدة يساهم فيها عدة أطراف بشرية، تتفاوت أدوارهم بين التصميم والتطوير والتشغيل والاستعمال. ومن ثمّ فإن تحديد المسؤولية الجنائية يقتضي تفكيك هذه السلسلة للوقوف على الشخص الذي كانت له السيطرة الفعلية أو القدرة على التوقع أو المنع.

أولا: مسؤولية المبرمج والمطور

تعتبر مسؤولية المبرمج أو المطور من أكثر صور المسؤولية تعقيدًا، لكونه الشخص الذي يضع الأساس التقني للنظام الذكي من خلال تصميم الخوارزميات وتحديد قواعد التعلم والتصرف. فإذا كان العيب في البرمجة أو التصميم هو السبب في وقوع ضرر أو سلوك إجرامي، فقد تثار مسؤوليته الجنائية على أساس الخطأ الفني أو الإهمال أو حتى القصد في بعض الحالات[1].

وتتمثل هذه المسؤولية خصوصا في حالات:

- إدخال بيانات تدريب منحازة أو مضللة تؤدي إلى نتائج ضارة.
- إغفال قواعد السلامة والأمان أثناء التصميم.
- التسبب في قابلية النظام للاستغلال الإجرامي من قبل الغير[2].

غير أن إثبات هذه المسؤولية يظل مرتبطًا بمدى إمكانية التنبؤ بالنتيجة الضارة، وهو ما يجعل معيار "الخطأ التقني" معيارًا دقيقًا وصعب الإثبات في المجال الرقمي.

ثانيا: مسؤولية المستخدم (الفاعل المباشر)

يمثل المستخدم الحلقة الأكثر وضوحا في سلسلة المسؤولية، لأنه الشخص الذي يقوم بتوظيف النظام الذكي في الواقع العملي وغالبا ما يسأل جنائيا عندما يستخدم الذكاء

[1] المرجع نفسه، ص 132.

[2] يحيى ابراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 40.

الاصطناعي كوسيلة لارتكاب الجريمة، سواء في الجرائم المعلوماتية أو الاحتيال أو التزوير أو غيرها.[1]

وتقوم مسؤوليته على:

- القصد الجنائي المباشر عند استعمال النظام لتحقيق نتيجة إجرامية.
- أو الخطأ غير العمدي عند سوء استخدام التكنولوجيا أو إهمال ضوابطها.

وفي جميع الحالات يبقى المستخدم هو صاحب الإرادة الفعلية التي توجه النظام نحو الفعل غير المشروع، مما يجعله المسؤول الأول في أغلب الصور العملية.[2]

ثالثا: مسؤولية الجهات المشغلة أو المالكة للنظام

قد لا يقتصر دور المسؤولية على المبرمج أو المستخدم، بل يمتد إلى الشركات أو المؤسسات التي تقوم بتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي أو الإشراف عليها. وتبرز هذه المسؤولية بشكل خاص في البيئات المهنية مثل البنوك، المستشفيات، أو الشركات التقنية الكبرى.[3]

وتقوم مسؤولية هذه الجهات على أساس:

- الإهمال في الرقابة على أداء النظام
- عدم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الاستخدام
- السماح بتشغيل أنظمة دون اختبارات كافية للأمان

وفي هذا السياق تميل بعض التشريعات الحديثة إلى تعزيز فكرة المسؤولية التنظيمية بحيث تُحمَّل المؤسسة تبعات الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تديرها حتى وإن لم يكن هناك تدخل مباشر في الفعل الضار.

---

[1] وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص 131.

[2] المرجع نفسه، ص133.

[3] يحيى ابراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 42.

رابعا: إشكالية توزيع المسؤولية بين الفاعلين

من أبرز الإشكالات التي يثيرها هذا الموضوع صعوبة تحديد المسؤول الفعلي داخل سلسلة معقدة تتداخل فيها الأدوار بين التصميم والتطوير والاستخدام. فقد يكون الضرر نتيجة تفاعل عدة عوامل بشرية وتقنية في آن واحد، مما يجعل الإسناد الجنائي التقليدي غير كافٍ في بعض الحالات.[1]

ولهذا اتجه جزء من الفقه الحديث إلى تبني مقاربات تقوم على "تعدد المسؤوليات" أو "سلسلة الإسناد"، بحيث لا تُحصر المسؤولية في طرف واحد، بل توزع حسب درجة السيطرة والإهمال والتوقع. [2]

يتبين من خلال ما سبق أن المسؤولية الجنائية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا تزال مسؤولية بشرية في جوهرها، حيث يتم إسناد الأفعال إلى المبرمج أو المستخدم أو الجهة المشغلة بحسب درجة تدخلهم في الفعل الضار، غير أن تعقيد الأنظمة الذكية الحديثة يفرض إعادة النظر في طرق توزيع المسؤولية، بما يضمن عدم وجود فراغ قانوني في مواجهة الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي.

[1] حوار موسى، التنظيم التشريعي لاستخدام الطائرات بدون طيار والروبوتات، مجلة المعهد، العدد 21، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 23

[2] المرجع نفسه، ص 23.

المطلب الثاني: النصوص القانونية المقررة للمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

يشكل موضوع النصوص القانونية المنظمة للمسؤولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الإشكالات التي تواجه النظم القانونية المعاصرة، وذلك في ظل التطور السريع للتقنيات الذكية وتزايد استخدامها في مجالات متعددة قد يترتب عنها أضرار ذات طابع جنائي. ورغم وجود قواعد عامة في التشريعات الجنائية التقليدية يمكن أن تُطبق على بعض صور الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إلا أن هذه القواعد تبدو في كثير من الحالات غير كافية لاستيعاب خصوصية هذه الجرائم.[1]

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى المقاربة بين التشريعات القانونية الدولية في هذا المجال **(الفرع الأول)** ثم إبراز الفراغ التشريعي القائم ومدى ملاءمة النصوص القانونية الحالية لمواجهة هذا النوع من الجرائم **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول: المقاربة بين التشريعات القانونية الدولية في إطار المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

أدى الانتشار الواسع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتداخلها مع مختلف مجالات الحياة إلى دفع المجتمع الدولي نحو البحث عن أطر قانونية وتنظيمية قادرة على ضبط استخدام هذه التقنيات، خاصة في ظل ما قد تفرزه من أفعال ضارة قد تثير إشكاليات تتعلق بالمسؤولية الجنائية. غير أن المقاربة التشريعية الدولية في هذا المجال لم تتجه نحو نموذج موحد، بل اتسمت بتعدد وتباين واضحين بين الأنظمة القانونية، نتيجة اختلاف المرجعيات الفكرية والسياسية والاقتصادية لكل دولة أو إقليم.[2]

[1] وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص 132

[2] حوار موسى، المرجع السابق، ص 25.

أولا: المقاربة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكثر التجارب تقدمًا في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي حيث تبنى مقاربة قانونية تنظيمية شاملة قائمة على "منطق المخاطر" وقد تجسد ذلك في اعتماد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) الذي يقوم على تصنيف الأنظمة الذكية وفق مستويات من المخاطر: غير مقبول، عالٍ، محدود، وضئيل.[1]

ويتميز هذا النموذج بأنه لا يعترف بالذكاء الاصطناعي كفاعل جنائي مستقل، بل يركز على تنظيم المسؤولية الواقعة على المنتجين والمطورين والمستخدمين، مع فرض التزامات صارمة على الأنظمة عالية الخطورة، مثل الرقابة البشرية، الشفافية، وتقييم المطابقة قبل التسويق. كما يهدف هذا الإطار إلى سد "فراغ المسؤولية" عبر تطوير قواعد موازية للمسؤولية المدنية والجزائية دون الخروج عن مبدأ شخصية العقوبة.[2]

ثانيا: المقاربة الأمريكية (الولايات المتحدة)

على عكس النموذج الأوروبي، يتسم النهج الأمريكي بكونه غير مركزي ومرن، حيث لا يوجد قانون اتحادي شامل للذكاء الاصطناعي، بل يتم تنظيمه من خلال مزيج من المبادئ التوجيهية، والسياسات التنفيذية، والقوانين القطاعية، إضافة إلى دور القضاء في معالجة النزاعات.

ويركز هذا النموذج على تشجيع الابتكار وتقليل القيود التنظيمية، مع الاعتماد على قواعد المسؤولية التقليدية في القانون الجنائي والمدني لمعالجة الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي. وبالتالي، تبقى المسؤولية الجنائية مرتبطة دائمًا بالعنصر البشري (المطور المستخدم، أو الشركة)، دون الاعتراف بأي مركز قانوني مستقل للذكاء الاصطناعي.

---

[1] Rodríguez de Las HerasBallell, Teresa, Generative AI in the AI Act and liability rules, Cambridge Law Journal, 2025, p 15.

[2] Ibid, p18.

ثالثا: المقاربة الصينية

تبنت الصين مقاربة مختلفة تقوم على التنظيم الإداري الصارم والتوجيه المركزي للتكنولوجيا، حيث تعتمد على لوائح خاصة بالخوارزميات وأنظمة التوصية والذكاء الاصطناعي التوليدي، مع فرض رقابة مباشرة على المحتوى وسلوك الأنظمة.

ويركز هذا النموذج على التحكم في دورة حياة النظام الذكي من التصميم إلى التشغيل، مع إلزام الشركات بتسجيل الخوارزميات والإفصاح عن آليات عملها. ورغم ذلك فإن المسؤولية الجنائية تظل موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، دون الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كفاعل مستقل، بل يُعامل كمنتج خاضع للرقابة الصارمة[1].

رابعا: المقاربة الدولية (G7،OECD،UNESCO)

إلى جانب التشريعات الوطنية والإقليمية، ظهرت أطر دولية غير ملزمة قانونيًا، مثل توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومبادئ اليونسكو، التي تركز على أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والشفافية، والمساءلة، وحقوق الإنسان[2].

هذه الأطر لا تنشئ مسؤولية جنائية مباشرة، لكنها تؤسس لمبادئ عامة توجه التشريعات الوطنية نحو ضرورة بقاء الإنسان في مركز المسؤولية القانونية، وتؤكد على مفهوم "المساءلة البشرية الفعالة" (HumanAccountability).[3]

---

[1] FilippoSantoni de Sio,&GiulioMecacci. (2021). Four responsibility gaps with artificial intelligence : Why they matter and how to address them. Philosophy & Technology. DOI : https://doi.org/10.1007/s13347-021-00450-x

[2] بنور زينب؛ بنور مختار، المسؤولية القانونية عن أخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي: قراءة في مشروع القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي (AI Act)وإمكانات تبنيه عربيًا، مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات القانونية والسياسية، 2026، ص 10.

[3] عبد العزيز أحمد، البعد الدولي لجرائم الذكاء الاصطناعي في ضوء التشريعات الجزائية المقارنة، مجلة البحوث القانونية، 2025، ص ص 27 ،28.

خامسا: ملامح التباين بين الأنظمة التشريعية

يتضح من المقارنة السابقة أن هناك ثلاث فلسفات رئيسية تحكم تنظيم المسؤولية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي:[1]

- **الفلسفة الأوروبية: حماية الحقوق عبر تنظيم صارم قائم على المخاطر**
- **الفلسفة الأمريكية: دعم الابتكار مع تدخل قانوني محدود**
- **الفلسفة الصينية: رقابة تنظيمية وإدارية مركزية على التكنولوجي**

ورغم هذا التباين فإن القاسم المشترك بينها هو رفض إضفاء الشخصية الجنائية على الذكاء الاصطناعي، والإبقاء على المسؤولية محصورة في الإنسان أو المؤسسة.

وعليه يمكننا القول بأن **المقاربة التشريعية الدولية للمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي لا تزال في طور التشكل، حيث لم يتم الوصول إلى نموذج قانوني عالمي موحد**. ومع ذلك فإن الاتجاه الغالب دوليا يميل إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد موضوع للتنظيم وليس فاعلًا جنائيًا، مع التركيز على تطوير مسؤولية بشرية ممتدة تشمل جميع المتدخلين في دورة حياة النظام الذكي.

الفرع الثاني: الفراغ التشريعي وملاءمة النصوص القانونية

يمثل الفراغ التشريعي في مجال المسؤولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي من أبرز الإشكالات التي يواجهها القانون الجنائي المعاصر، وذلك نتيجة السرعة الكبيرة التي يتطور بها هذا المجال مقارنة ببطء العملية التشريعية التقليدية، فبينما تتوسع استخدامات الأنظمة الذكية في مجالات حساسة مثل الصحة، النقل، الأمن، والمالية، لا تزال العديد من التشريعات تعتمد على قواعد جنائية كلاسيكية صممت أساسا للتعامل مع الفعل البشري المباشر، مما يخلق فجوة واضحة بين الواقع التقني والنص القانوني[2].

---

[1] عبد العزيز أحمد، المرجع السابق، ص28.

[2] خالد مصطفى فهمي، المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات، دار الفكر الجامعي، 2024، ص 130.

أولا: مظاهر الفراغ التشريعي في مجال الذكاء الاصطناعي

تتجلى مظاهر الفراغ التشريعي في مجال الذكاء الاصطناعي في عدة صور أساسية تعكس عدم مواكبة النصوص القانونية الحالية للتطور التقني المتسارع ،**أول هذه المظاهر** يتمثل في غياب تعريف قانوني موحد للذكاء الاصطناعي، إذ لا تزال أغلب التشريعات الوطنية والدولية تفتقر إلى تعريف دقيق ومُلزم لهذا المفهوم، مما ينعكس على صعوبة تحديد نطاق المسؤولية القانونية فبعض الأنظمة القانونية تتعامل معه بوصفه "منتجًا تقنيًا"، في حين تعتبره أخرى مجرد "نظام برمجي متطور"، دون أن يتم إقراره كشخصية أو مركز قانوني مستقل، وهو ما يخلق تباينًا في التكييف القانوني.[1]

أما المظهر الثاني فيتعلق بقصور قواعد الإسناد الجنائي التقليدي، حيث تعتمد هذه القواعد على مفاهيم مركزية مثل الفاعل، القصد الجنائي، والخطأ، وهي مفاهيم ترتبط بالإنسان الطبيعي القادر على الإدراك والإرادة غير أن تطور الأنظمة الذكية أدى إلى إمكانية صدور أفعال ضارة دون تدخل بشري مباشر، مما يضعف قدرة هذه القواعد على التكييف الصحيح، ويؤدي في بعض الحالات إلى ما يُعرف بانقطاع سلسلة الإسناد الجنائي، حيث يصعب ربط النتيجة الإجرامية بفاعل بشري محدد بشكل مباشر.[2]

ويتمثل المظهر الثالث في تعدد المتدخلين وصعوبة تحديد المسؤول، إذ إن بيئة الذكاء الاصطناعي تقوم على شبكة معقدة من الأطراف المتداخلة، تشمل المبرمج، المطور، مزود البيانات، المستخدم، وأحيانًا الجهة المشغلة أو المالكة للنظام. هذا التداخل يجعل من الصعب تحديد المسؤولية الجنائية بشكل دقيق، خاصة عندما يكون الضرر الناتج عن تفاعل معقد بين هذه العناصر جميعًا، دون إمكانية إرجاعه إلى طرف واحد بعينه.[3]

---

[1] وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص 134.

[2] بزة عبد القادر؛ باخويا إدريس، المرجع السابق، ص 43.

[3] يحيى ابراهيم دهشان،المرجع السابق، ص45.

أمـا المظهـر الرابـع والأخيـر فـيكمن فـي عـدم وجـود نصـوص قانونيـة خاصـة بـالجرائم الذاتيـة للـذكاء الاصـطناعي، حيـث إن أغلـب التشـريعات لـم تتضـمن بعـد قواعـد صـريحة تـنظم الحـالات التـي يتخـذ فيهـا النظـام الـذكي قـرارات مسـتقلة تـؤدي إلـى نتـائج مجرّمـة، وهـذا الفـراغ التشـريعي يتـرك إشـكالًا حقيقيًـا فـي مواجهـة هـذا النـوع مـن الأفعـال، ويؤكـد الحاجـة إلـى تطـوير إطار قانوني أكثر ملاءمة لطبيعة الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي.[1]

ثانيًا : حدود ملاءمة النصوص القانونية التقليدية

تواجـه القواعـد الجنائيـة التقليديـة صـعوبات فـي تطبيقهـا علـى جـرائم الـذكاء الاصـطناعي رغـم محـاولات التوسـيع فـي تفسـيرها، ويتمثـل **أبـرز هـذه الحـدود فـي صـعوبة تكييـف الـركن المعنـوي، لأن الـذكاء الاصـطناعي يفتقـر إلـى الإرادة والـوعي، ممـا يجعـل إسـناد القصـد أو الخطـأ غيـر دقيـق قانونيـا كمـا تظهـر إشكالية فـي نظريـة السـببية نتيجـة تعدد وتـداخل العوامـل التقنيـة والبشـرية، خاصـة مـع الأنظمـة ذات الـتعلم الـذاتي إضـافة إلـى ذلـك فـإن العقوبـات التقليديـة لا يمكـن تطبيقهـا علـى الـذكاء الاصـطناعي ذاتـه،مما يفـرض التفكيـر فـي بـدائل ذات طابع تقني بدل العقوبات الجنائية التقليدية**[2].

ثالثا: محاولات سد الفراغ التشريعي

ظهـرت عـدة اتجاهـات فقهيـة وتشـريعية لمعالجـة الفـراغ القـانوني فـي مجـال الـذكاء الاصـطناعي يتمثـل أولهـا فـي توسـيع المسـؤولية الجنائيـة البشـرية، **مـن خـلال تحميـل المبـرمج أو المسـتخدم أو الشـركة المشـغلة المسـؤولية بحسـب درجـة السـيطرة وإمكـان التوقـع** كمـا اتجهـت بعـض الأنظمـة، خاصـة فـي **أوروبـا، إلـى تبنـي مقاربـة تنظيميـة وإداريـة تقـوم علـى فـرض التزامـات وقائيـة** مثـل تقيـيم المخـاطر والشـفافية والرقابـة البشـرية علـى الأنظمـة الذكيـة فـي

[1] يحيى ابراهيم دهشان،المرجع السابق، ص45

[2] عبد العزيز أحمد، المرجع السابق، ص 19.

المقابل برز **اتجاه فقهي يحاول تطوير نماذج قانونية جديدة كـ"الشخصية الإلكترونية"** غير أن هذه الأفكار لا تزال نظرية ولم تُعتمد تشريعيًا.[1]

رابعا: ملاءمة النصوص القانونية

تظهر القواعد القانونية الحالية محدوديتها في مواكبة تطور الذكاء الاصطناعي، لأنها صُممت أساسًا على أساس الفعل البشري المباشر ومع ذلك لا يتجه الفقه إلى منح الذكاء الاصطناعي شخصية جنائية، بل إلى تطوير القواعد التقليدية عبر تشديد واجب الحذر المهني، وتوسيع نطاق الخطأ التقني، وتعزيز الطابع الوقائي للمسؤولية قبل وقوع الضرر[2].

مما سبق يتضح لنا أنه يوجد فجوة كبيرة بين الإطار القانوني السائد والتطور التقني المتسارع ، الذي يترتب عليه عرقلة الحركة التقنية وعدم مواكبتها فضلا عن الممارسات السلبية لهذه التقنيات، فالقواعد القانونية القائمة وضعت أساسا لتنظيم العلاقات بين الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأمر الذي يجعلها غير قادرة في كثير من الأحيان على مواكبة المستجدات التقنية للأنظمة الذكية.

ويزداد هذا الإشكال وضوحا في التشريع الجزائري، الذي لا يزال يواكب التطورات المتسارعة للأنظمة الذكية بخطى حذرة ، في ظل غياب تنظيم قانوني متكامل يعالج مختلف الإشكالات القانونية التي تثيرها تقنيات الذكاء الاصطناعي ، مما يفرض ضرورة تطوير مقاربة فقهية وتشريعية تستجيب لهذه المستجدات والتحولات التقنية التي أفرزتها البيئة الرقمية.

[1] المرجع نفسه، ص 20.

[2] يحيى ابراهيم دهشان، المرجع السابق، ص 44.

خلاصة الفصل

يشكل موضوع المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي أحد الإشكالات القانونية المعاصرة التي أثارت جدلًا فقهيًا واسعًا، نتيجة التطور السريع للأنظمة الذكية وقدرتها على التعلم واتخاذ القرار. وقد تناول هذا الفصل الجوانب التحليلية لتقرير المسؤولية الجنائية وذلك من خلال مناقشة مدى إمكانية إسناد الفعل الإجرامي إلى الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث النتائج المحتملة لتصرفاته، أو من حيث اعتباره مجرد أداة تقنية، أو حتى الاتجاهات التي تقاربه من الفاعل الجنائي.

كما تطرق الفصل إلى مدى إمكانية ارتكاب الذكاء الاصطناعي للجريمة، وذلك من خلال صورتي الجرائم غير المباشرة التي يكون فيها مجرد وسيلة بيد الإنسان، والجرائم الذاتية التي يُفترض فيها قدر من الاستقلالية في اتخاذ القرار، مع تحليل الركنين المادي والمعنوي في كل حالة، وما يثيره ذلك من صعوبات قانونية.

وفي الجانب الآخر، ناقش الفصل إشكالية المسؤولية الجنائية من خلال تحديد أطرافها، سواء تعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي ذاته أو بالعناصر البشرية المتدخلة في تطويره واستخدامه، إضافة إلى دراسة الإطار التشريعي المقارن، وإبراز الفراغ القانوني القائم ومدى ملاءمة النصوص الحالية لاستيعاب هذه الجرائم المستحدثة

خاتمة

خاتمة

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي بما يتيحه من أنظمة قادرة على التعلم الذاتي واتخاذ القرار بدرجات متفاوتة من الاستقلالية ، أحدث نوعا من الإضطراب في البناء القانوني التقليدي ، حيث أن مبدأ الشرعية الجنائية رغم كونه ضمانة أساسية للحرية الفردية ، يواجه تحديات حقيقية في ظل الجرائم المرتبطة بالأنظمة الذكية ، ذلك أن هذا المبدأ يقوم على وضوح الفعل و الفاعل والعقوبة ، بينما تفرض البيئة الرقمية الحديثة صورا من السلوك الإجرامي غير المباشر أو غير المتوقع ، مما يخلق فجوة بين النص القانوني و الواقع التقني.

ومن ثم فإن التعامل مع هذه الإشكالية يقتضي الانتقال من منطق التفسير الضيق للقواعد التقليدية إلى منطق تطويري أكثر مرونة ، يوازن بين الحفاظ على ضمانات القانون الجنائي وبين استيعاب التحولات التكنولوجية الحديثة ، دون المساس بجوهر مبدأ الشرعية أو تفريغه من مضمونه .

كما بينت الدراسة أن إشكالية المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي تتجاوز كونها مسألة تقنية أو تنظيمية بسيطة ، لتلامس في عمقها البنية الفلسفية التي يقوم عليها القانون الجنائي الحديث،والذي استقر في صورته التقليدية بإفتراض وجود فاعل بشري يتمتع بالإدراك والإرادة و القدرة على توجيه السلوك وهو ما يسمح بإسناد الفعل الإجرامي إليه وفق قواعد تقوم على مبدأ الشرعية .

وفي ضوء ذلك فإن الإشكال لا يقتصر على مدى إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي جنائيا، بل يمتد إلى إعادة التفكير في مفهوم الفعل الإجرامي ذاته وحدود الإسناد القانوني في ظل تداخل الأدوار بين الإنسان والآلة، فكلما ازداد استقلال النظام الذكي ، كلما أصبحت العلاقة بين الإرادة البشرية والنتيجة الإجرامية أكثر تعقيدا ، الأمر الذي يضعف قدرة النماذج القانونية التقليدية على استيعاب جميع صور المسؤولية الممكنة خاصة في ظل صعوبة تحديد الركن المعنوي وعلاقة السببية بشكل دقيق في بعض الحالات.

خاتمة

وعليه خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي في ظل التشريعات الحالية ، لا يمكن اعتباره شخصا مسؤولا جنائيا بالمعنى القانوني الدقيق ، لغياب الإرادة و الوعي والإدراك ، وهي عناصر جوهرية لقيام المسؤولية الجنائية

غير أن هذا الاستنتاج لا يعني إغفال خطورة الذكاء الاصطناعي بل يؤكد أن الخطر الحقيقي يكمن في الطريقة التي يدمج بها داخل المنظومة القانونية دون إعادة تكييف قواعد الإسناد، مما يؤدي إلى تشتت المسؤولية بين أطراف متعددة ، قد يصعب معها تحديد المسؤول الفعلي عن الفعل الضار .

ومن خلا ل ما سبق يمكننا تلخيص النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع:

- الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بالشخصية الجنائية في ظل القواعد القانونية.
- الاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي يولد مخاطر مباشرة وغير مباشرة .
- مبدأ الشرعية الجنائية يواجه تحديا في التكييف مع الجرائم الرقمية الحديثة .
- هناك تداخل واضح بين التفاعل البشري و الوسيط التقني في العديد من الجرائم.
- الأنظمة الذكية تثير صعوبة في تحديد علاقة السببية في بعض الحالات المعقدة .
- المسؤولية الجنائية ما تزال قائمة على أساس الإرادة البشرية الواعية .
- هناك فجوة تشريعية تزيد من صعوبة تحديدا المسؤولية بدقة في هذا المجال .

خاتمة

وعليه نرى تقديم الاقتراحات الآتية :

- إيجاد نصوص تشريعية خاصة ومستقلة تنظم أعمال كيانات الذكاء الاصطناعي مع إدماج البعد التقني في صياغة السياسات الجنائية الحديثة.
- ضرورة تطوير نظرية المسؤولية الجنائية بما يتلاءم مع الفاعل التقني المعاصر.
- إعادة ضبط قواعد الإسناد الجنائي بما يراعي تعدد الفاعلين في بيئة الرقمية.
- تعزيز مسؤوليته المطور والمشغل والمستخدم في إطار قانوني واضح ومحدد.
- تبني مقاربات تشريعية مقارنة للاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال .
- العمل على تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقيات وقوانين دولية تحد من التباين التشريعي في تنظيم الذكاء الاصطناعي مع إلزام الدول بتبني ذلك الإطار.
- وضع هيئات رقابية تقنية مختصة في الذكاء الاصطناعي للحد من الجرائم المتنامية.
- إنشاء وزارة الذكاء الاصطناعي للعمل على تحقيق مشروع الاستراتيجة الوطنية للذكاء الاصطناعي وإدراج جميع الهيئات والمجالات الرقمية المشابهة تحت وصايتها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

أولا: المعاهدات والاتفاقيات

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD ، "توصية المجلس بشأن الذكاء الاصطناعي"، باريس، 2019.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، "أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل: الجوانب التقنية والقانونية والإنسانية"، تقرير ودراسات حول القانون الدولي الإنساني والأسلحة الحديثة، جنيف، 2020.

ثانيا: القوانين الجزائرية

- الأمر رقم 75- 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

المراجع:

أولا: الكتب

- **ابن منظور**،لسان العرب،مقدمة المحقق، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط3 ،1993ج 14 ص 287
- **أسامة الحسيني**، الذكاء الاصطناعي ومدخل إلى لغة ليسب، دار الراتب الجامعية، بيروتد ط، د س ن.
- **الان بونيه** ، الذكاء الاصطناعي" واقعه ومستقبله"، تر: علي صبري فرغلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بيروت، لبنان، 2016.
- **النصير زغلول**،عماد الدين عبد الرحيم ، علم النفس المعرفي، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان الأردن.د س ن
- **دونا إبراهيم حلال**، الذكاء الاصطناعي، تحديد القانون الجزائي، دار بلال، بيروت، 2022.
- **سامح السعيد التهامي**، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة. مصر، دس ن.

- **سلامة صفات؛** أبو قورة خليل، تحديات عصر الروبوتات وأخلاقياته، سلسلة دراسات استراتيجية العدد 196، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014.
- **عادل عبد النور بن عبد النور**، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة عبد الملك بن عبد العزيز للعلوم التقنية، المملكة العربية السعودية، 2005.
- **عبد الهادي زهير**، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات، دار كتاب للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2019.
- **عبد القادر مطاوع**، تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لعمليات إدارة المعرفة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- **عبد الله موسى**،أحمد حبيب بلال ،الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى مجموعة العربية للتدريب والتشر، القاهرة ، مصر، 2019 .
- **عمر خوري**، شرح قانون العقوبات – القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007
- **محمد طول**، آمال بكار، أساسيات حول الذكاء الاصطناعي، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر.د س ن.
- **محمد لبيب شنب**، دروس في نظرية الحق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977،.

ثانيا: المقالات العلمية

- **أحمد السيد عبد الرزاق بطور** ، مدى مسؤولية الروبوت الطبي جنائيا كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية تاصيلية) ، المجلة القانونية ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، مصر ISSN 2537-0758.
- **أحمد سعد علي البرعي** ، تطبيقات الذكاء الإصطناعي والروبوت، مجلة دار الإفتاء المصرية العدد48، 2022.
- **أحمد علي حسن عثمان** ، انعكاسات الذكاء الإصطناعي على القانون المدني (دراسة مقارنة) مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة منصورة ، العدد 76 ، سنة 2021.
- **الحمراوي حسن** ، أساس المسؤولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الإشراف جامعة الأزهر،مصر، المجلد 4، العدد 23 ، سنة 2021.
- **العوضي محمد**، مسؤولية المنتج عن المنتجات الصناعية، مجلة القانون المدني، الجزء الأول المركز الغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، 2014.

- **إيهاب خليفة**، الذكاء الاصطناعي تأثير تزايد دور التقنيات الذكية في الحياة اليومية للبشر دورية اتجاهات الأحداث مركز المستقبل للأحداث، أبو ظبي الإمارات العدد 20، أفريل 2017.
- **بدري جمال** ،الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 59، العدد4، السنة ، كلية الحقوق،جامعة الجزائر1، 2022.
- **بزة عبد القادر**؛ باخويا إدريس، التكييف القانوني للجرائم المرتكبة من قبل كيانات الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، الجزائر المجلد 10، العدد 2، 2024.
- **بن عودة حسن مراد**، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2022
- **بوعطية محمد** ، علي زعرور ، عبد السلام ، جرائم الذكاء الاصطناعي ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور – الجلفة ، الجزائر ، العدد 2 ، 2025 ، ص 539 وما بعدها
- **بومعزة مروة**، المسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر، 2026، ص 550.
- **بنجامين ميديا**؛ الصباغ أيهم، حرب الطائرات بدون طيار: القتل بالتحكم عن بعد، دار الكتب القطرية، الطبعة الأولى، 2014.
- **بو ناصر إيمان**، المستجدات القانونية للروبوت، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2023.
- **حمدي أحمد سعد أحمد**، الكبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي : التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي ، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الرابع كلية الشريعة والقانون – طنطا ن مصر.
- **حنان خضر حسن الحسنات**، المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، عدد خاص، عمان، 2024.
- **خديجة الكبرى سلطاني**، الذكاء الاصطناعي مداخله ومفاهيمه وأهم خصائصه وتطبيقاته في المعالجة الآلية للغة العربية، جسور المعرفة، المجلد 11، العدد1، 2025.
- **سهام دربال**، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 29، 2022.

- **عبد الرزاق وهبه سيد أحمد محمد**، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، المجلد 5، العدد 4 2020.
- **عبد العزيز أحمد**، البعد الدولي لجرائم الذكاء الاصطناعي في ضوء التشريعات الجزائية المقارنة مجلة البحوث القانونية، 2025.
- **عبد الله أحمد مطر الفلاسي**، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي المجلة القانونية، كلية الحقوق – فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، المجلد 9، العدد 8، 2021.
- **عبد الوهاب شادي** ، الغيطاني ، ابراهيم يحيى ، سارة ، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة ، تقرير المستقبل ، محلق يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد27 ،ابو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2018
- **علي أحمد إبراهيم**، "تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية"، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق (فرع الخرطوم)، العدد 8، سنة 2021.
- **عماد عبد الرحيم الدحيات**، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، الأردن، 2019.
- **عبد الوهاب ، شادي** ، الغيطاني ، ابراهيم يحيى ، سارة ، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة ، تقرير المستقبل ، محلق يصدر مع دورية اتجاهات الاحداث ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، العدد27 ،ابو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2018
- **كحول رميساء**، صعوبات تنفيذ قواعد المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 39، العدد 2، ديسمبر 2025.
- **محمد أحمد سلامة مشعل**، الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد 11 العدد 77، سبتمبر 2021، ص 505.
- **محمد عرفان الخطيب**، المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، إمكانية المساءلة، دراسة تحليلية معمقة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، 2022.
- **محمود عبد الغني فريد جاد المولى**، الاتجاهات الحديثة في المسؤولية الجنائية للكيانات التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنوفية، العدد 53، الجزء 3، 2021
- **محمود عبد الهادي**، الحماية القانونية من مخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تصفية المحتويات المرئية عبر شبكة الإنترنت، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد 14 العدد 14، أبريل 2023.

- **محمود سلامة،** عبد المنعم الشريف، المسؤولية الجنائية الإنسانية، دراسة تأصيلية مقارنة، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، السعودية، المجلد 03، العدد 01، 2021.
- **مصطفى عيسى،** مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الإصطناعي، "مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية، والاقتصادية، العدد 5، القاهرة، 2009.
- **معتز حمد الله أبو سويلم،** المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير مقدمة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسطالأردن2014.
- **معزوز دليلة،** والي نادية، مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 9، العدد 3 2024.
- **نشوى رفعت محمد شحاتة،** توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، المجلة العلمية المحكمة، الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي، مصر، المجلد 10، العدد 2، 2022.
- **نرمين مجدي،** الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفيةأبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 3، 2020.
- **نوال محجوب،** إشكالية المسؤولية القانونية عن تطبيق نظم الذكاء الاصطناعي، طبعة 5 المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- **وصفي رؤوف** ، الروبوتات في عالم الغد، دار المعارف، القاهرة، 2008.
- **وفاء محمد أبو المعاطي صقر،** المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية استشرافية ، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، العدد 96، أكتوبر 2021
- **يحيى إبراهيم دهشان،** "المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي"، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 34، العدد 82، أفريل 2020
- **يمنى حمدى،** تطبيق الذكاء الاصطناعي في تطوير إدارة عمليات التصميم الداخلي، مجلة علوم التصميم والفنون التطبيقية، المجلد 3، العدد 2، 2022.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

- **إدلبي عمر محمد منيب**، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، الدوحة، 2023.

- **سلام عبد الله كريم**، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي –دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، 2022،

رابعا: المواقع الالكترونية

- "**مجالات الذكاء الاصطناعي**: أبواب المستقبل المفتوحة على مصارعها"

https://www.alrab7on.com/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A/ تاريخ الاطلاع: 2026/05/25، بتوقيت 11:04.

- "**أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل**: الجوانب التقنية والقانونية والإنسانية" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC)

https://www.icrc.org/ar/document/autonomous-weapons

تاريخ الاطلاع:2026/05/25. ، بتوقيت 22:39

- "**مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي**"

https://alarabiainstitute.org/%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%b7%d8%b1-%d9%88%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%/ تاريخ الاطلاع: 2026/05/26، بتوقيت 21:34.

- "**المهارات المستقبلية – نظرة عامة**" (UAE Portal)

https://u.ae/ar-AE/information-and-services/jobs/training-and-development/future-skills/overview تاريخ الاطلاع: غير مذكور في النص

- "**مهارات المستقبل**" (MISK Foundation)

https://hub.misk.org.sa/ar/insights/skills/2023
تاريخ الاطلاع: 2024/04/18، الساعة 7:00.

- "مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي"، معهد العربية للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2023، متاح على الموقع إلكتروني: تاريخ الاطلاع: 2026/05/26 بتوقيت: 21:34
https://alarabiainstitute.org/%d9%85%d8%ae%d8%a7%d8%b7%d8%b1-%d9%88%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa-d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%83%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b5%d8%b7%d9%86%d8%a7%d8%b9%d9%8a/

- "Over 97 Million Jobs Set to beCreated by AI"
https://edisonandblack.com/pages/over-97-million-jobs-set-to-be-created-by-ai.html تاريخ الاطلاع: 2024/04/18، الساعة 5:25.

- "Robots Are People Too: How Siri, Google Car, and Artificial Intelligence Will Force Us to Change Our Laws"
https://www.barnesandnoble.com/w/robots-are-people-too-john-frank-weaver/1115217419 تاريخ الاطلاع: غير مذكور في النص.

- 'Regulation (EU) 2024/1689 of the EuropeanParliament and of the Council of 13 June 2024 laying down harmonisedrules on artificial intelligence and amendingRegulations (EC) No 300/2008, (EU) No 167/2013, (EU) No 168/2013, (EU) 2018/858, (EU) 2018/1139 and (EU) 2019/2144 and Directives 2014/90/EU, (EU) 2016/797 and (EU) 2020/1828 (Artificial Intelligence Act) (Textwith EEA relevance)*PE/24/2024/REV/1*OJL, 2024/1689, 12.7.2024, LI: *http://data.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj* تاريخ الاطلاع2026/05/25 الساعة 12.42

خامسا: المواقع الأجنبية

- Erik Brynjolfsson, Andrew McAfee, The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies, W.W. Norton &Company, New York, 2014, P 234.
- Filippo Santoni de Sio, & Giulio Mecacci. (2021). Four responsibility gaps withartificial intelligence: Whytheymatter and how to addressthem. Philosophy&Technology. DOI: https://doi.org/10.1007/s13347-021-00450-x
- J. Frank Weaver, "Robots Are People Too: How Siri, Google Car, and Artificial Intelligence Will Force Us to Change Our Laws", Barnes & Noble, 2014. Available: https://www.barnesandnoble.com/w/robots-are-people-too-john-frank-weaver/1115217419
- MeenakshiNadimpalli, "Artificial Intelligence Risks and Benefits", International Journal of InnovativeResearch in Science, Engineering and Technology, Vol. 6, Issue 6, June 2017, pp 2-3.
- Mireille Hildebrandt, "LegalPersonhood for AI?", in Law for Computer Scientists and Other Folk, Oxford UniversityPress, 2020, p 240.
- Rodríguez de Las HerasBallell, Teresa, "Generative AI in the AI Act and liabilityrules", Cambridge Law Journal, 2025, p 15.
- Stuart Russell and Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, Prentice Hall, 2020.
- Stuart Russell وPeter Norvig، الذكاء الاصطناعي: مقاربة حديثة، ترجمة أو طبعة بيرسون، 2020.

فهرس المحتويات

قائمة الفهرس والمحتويات

الشكر والعرفان .....//

الإهداء .....//

مقدمة 03

الفصل الأول: الجوانب التأصيلية الناجمة عن الاستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي.....08

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي.....10

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي.....10

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه 11

الفرع الثاني : أنواع الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه.....19

المطلب الثاني: المكانة القانونية للذكاء الاصطناعي.....27

الفرع الأول: مكانة الذكاء الاصطناعي بين الشخص الطبيعي والمعنوي.....27

الفرع الثاني: المكانة المستقلة للذكاء الاصطناعي.....32

المبحث الثاني: ارتباط الاستخدام السيئ للذكاء الاصطناعي بمبدأ الشرعية الجنائية.....36

المطلب الأول: مخاطر الذكاء الاصطناعي.....36

الفرع الأول: المخاطر المباشرة للذكاء الاصطناعي.....36

الفرع الثاني: المخاطر غير المباشرة للذكاء الاصطناعي.....41

المطلب الثاني: أزمة مبدأ الشرعية الجنائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي.....45

الفرع الأول: عجز النصوص القانونية التقليدية 45

الفرع الثاني: حتمية إدراج مقاربة قانونية جديدة لمواجهة الذكاء الاصطناعي.....48

خلاصة الفصل الأول.....50

الفصل الثاني: الجوانب التحليلية لتقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي.....51

المبحث الأول: الجدل القائم حول تقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي.....53

المطلب الأول: إمكانية تجريم الذكاء الاصطناعي.....53

الفرع الأول: اتجاه عدم مساءلة الذكاء الاصطناعي عن النتائج الإجرامية المحتملة 54

الفرع الثاني: اعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد وكيل تقني منفذ للسلوك الإجرامي 56

الفرع الثالث: إمكانية إلحاق الذكاء الاصطناعي بمركز الفاعل الجنائي المماثل للإنسان.....58

المطلب الثاني: مدى ارتكاب الذكاء الاصطناعي للجريمة 61

الفرع الأول:الجرائم الغير مباشرة للذكاء الاصطناعي 61

الفرع الثاني: الجرائم الذاتية للذكاء الاصطناعي (الجرائم المباشرة).....64

المبحث الثاني:إشكالية تقرير المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي بين تعدد الأطراف والنصوص القانونية 67

المطلب الأول: أطراف المسؤولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.....67

الفرع الأول: مدى إمكانية إسناد المسؤولية الجنائية إلى الذكاء الاصطناعي 68

الفرع الثاني: مسؤولية العنصر البشري عن الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي 70

المطلب الثاني:النصوص القانونية المقررة للمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي 74

الفرع الأول : المقاربة بين التشريعات القانونية الدولية في إطار المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي.....74

الفرع الثاني: الفراغ التشريعي وملاءمة النصوص القانونية 77

خلاصة الفصل الثاني.....81

خاتمة 82

قائمة المصادر والمراجع 95

ملخص المذكرة..... 99

ملخص المذكرة

تتناول هذه المذكرة إشكالية المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي من خلال دراسة طبيعته القانونية ومركزه في النظام القانوني، وتحليل مدى إمكانية إخضاعه لقواعد المسؤولية الجنائية في ظل تطور أنظمته الذكية، كما تبحث في حدود مبدأ الشرعية الجنائية في مواجهة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتكشف عن قصور القواعد التقليدية في استيعاب هذه الظاهرة المستجدة، مع إبراز الحاجة إلى تطوير تشريعي يواكب التحولات الرقمية الحديثة.

الكلمات المفتاحية

الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الجنائية، مبدأ الشرعية الجنائية، الفعل الإجرامي، الفراغ التشريعي .

Abstract

This thesis addresses the issue of criminal liability of artificial intelligence by examining its legal nature and its position within the legal system, and by analyzing the extent to which it can be subject to traditional criminal responsibility rules in light of the rapid development of intelligent systems. It also explores the limits of the principle of legality in dealing with AI-related crimes, highlighting the inadequacy of conventional legal frameworks in addressing this emerging phenomenon, and emphasizing the need for legislative development in line with current digital transformations.

Keywords

Artificial Intelligence, Criminal Liability, Principle of Legality, Criminal Act, Legislative Gap.